

السلفية التكفيرية واقعها، جذورها، أفكارها، آثارها

د. جواد حسين محمد

جامعة القادسية/ كلية التربية / قسم علوم القرآن

تاريخ الطلب : ٢٠١٩/١١/١٩

تاريخ القبول : ٢٠١٩/١٢/١٥

البريد الإلكتروني: Jawad_mohammed@qu.edu.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (سورة النساء ٩٤).

الملخص :

المصادر. وقد بينا في المقدمة معنى السلفية

بهذا العنوان الاصطلاحي وحقيقته، وبيننا في

أول المطالب ماهية الإسلام والإيمان والشرك

والكفر التي حددتها الشريعة ولم يقبل بها

السلفية. وبيننا في المطالب الثاني حدود

الإسلام وأركانه التي أقرتها الشريعة وتجاوزتها

الجماعات السلفية ولم تعبأ بها. وتناولنا في

المطلب الثالث أهم متبنيات السلفية

ومعتقداتها وبيان مدى بعدها عن واقع

الإسلام وحقيقته.

فيما يأتي مجمل لما أفدناه في هذا البحث

الذي تتمثل فكرته بتقرير واقع السلفية

التكفيرية والتأمل فيه، وكشف حقيقتها

بالنظر في مجمل معتقداتها، وبيان مدى

توافقها مع ضروريات الشريعة الحنيفية

السمحة - وبذلك تكون قد علمت أهميته

- باعتماد منهج حلّي ونقضي مرجعه

مصادر التشريع الأربعة الأساسية وهي

الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل والتركيز

على ثانيها؛ لحجته عندهم من دون باقي

The summary

When it comes out lines of what we reported in this research, which is his idea to reported areality of Ancestral, expitory and meditate on it, and uncovering its truth considering the totality of her thoughts and her beliefs and their compatibility with the necessities of sharia magnanimity, and so you have learned its importance, and adopting a jewelery approach, and we spend their reference sources of legislation the four basic, they are the book and sunnah, unanimity, brain, focusing On the second source, i mean the hadith of

prophetic merotic, in their approved sources for their argument they have without the rest of the sources, we have shown in the introduction the meaning of Ancestral in this idiomatic address and its true, the statement first demands what islam and faith, polytheism and disbelief set by the canon, it was not accepted by salafism and its pillars approved by sharia and overtaken by salafism groups it was not packed out, the third demands, we dealt with the most important salafism adoption and her beliefs and to show how far away from the reality of islam. And its reality

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، وبعد، فإن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد (ص)، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدث ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ولا يخفى، أن الفكر السلفي - بما عرف من تشدد وتطرف - يعد حالة طارئة في الدين الإسلامي، والسلفية بهذا الاصطلاح المذهبي الشائع في عصرنا يعد اصطلاحاً حادثاً لم يعرف من قبل، وإنما استحدث بديلاً لعنوان الوهابية الذي أبغضه عموم المسلمين كما لا يخفى؛ لما قاموا به من أفعال شنيعة، ولما تبّئوه من آراء متطرفة. والحق، أن السلفية بهذا العنوان ليست إلا تلبيس وتضليل، وإنما المعني بهم شرذمة من المجسمة والمجبرة والمكفرة الذين يتقربون إلى الله باستباحة الدماء التي حرمها الله عز وجل متذرعين بدعوى اتباع السلف الصالح، ولكنها دعوى باطلة؛ لأننا تتبعنا أقوال السلف وآثارهم، وبحثنا عن آرائهم ومبانياتهم مما فيها الآثار المروية عن الصحابة، ومن بعدهم التابعين وأتباعهم، ثم آراء أعلام المذاهب، المنقرضة منها والباقية

- وهم سلف الأمة - فلم نجد لهم رأياً أو قولاً يفيد ما تدعيه السلفية، كما بيناه في بعض مصنفاتنا^(١)، وقد شهد بهذه الحقيقة غير واحد من الأعلام.

قال العلامة شرف الدين أحمد بن يحيى المنيري: "لا يوجد في كتب علماء أهل السنة والجماعة عبارة (السلفية) و(مذهب السلفية) ومثل هذه الأسماء ابتدعت من طرق الوهابيين واللامذهبيين"^(٢).

وقال العلامة محمد سعيد البوطي^(٣): "إن اختراع هذا المصطلح - السلفية - بمضامينه الجديدة بدعة طارئة في الدين لم يعرفها السلف الصالح لهذه الأمة، ولا الخلف الملتزم بنهجهم"^(٤). وقال أيضاً: "لم نعلم أن في أهل هذه القرون الغابرة كلها من استبدل بهذا المنهج الذي كان ولا يزال يفصل بين أهل الهداية والضلال، التمذهب بمذهب يسمى السلفية، بحيث يكون الانتماء إليه هو عنوان الدخول في ساحة أهل الهداية والرشاد، وعدم الانتماء إليه هو عنوان

(١) ينظر: الإيمان والكفر، ص ٢٠١، المنابع المذهبية، ص ٥٦٠.

(٢) الإيمان والإسلام، ط، اسطنبول، ص ٧٨.

(٣) وهو ممن طالته يد الإرهاب السلفي التكفيري على إثر تفجير عبوة ناسفة، وهو يفسر كتاب الله في مسجد الإيمان بدمشق بتاريخ ٢٠١٣/٤/٩م.

(٤) السلفية مرحلة زمنية، ص ١٣.

الجنوح إلى الزيغ والضلال والابتداع"^(٥). نعم، وجدنا أن معظم آراء السلفية ومتبنياهم كان يقول بها المحكّمة الأولى، والأزارقة، والنجدات، والصفرية. فالسلف الحقيقي للسلفية هم الخوارج^(٦)، ومن قبلهم مسيلمة وسجاح وطليحة وأعراب نجد الجفاة الأجلاف، الذين بقوا يتقاتلون أربعين سنة من أجل ضرع ناقة، ومثلها من أجل داحس والغبراء، والذين وصف الله تعالى وفدهم وأعيانهم بأن أكثرهم لا يعقلون^(٧)، ووصفهم رسول الله (ص) بالقسوة والجفاء وغلظ القلوب^(٨)، ووصف بلادهم بأرض الزلازل والفتن، ومطلع قرن الشيطان، ورأس الكفر^(٩)، ومن بعدهم جاء محمد بن عبد الوهاب النجدي الذي أحيا شبّهات أسلافه الخوارج في تكفير المسلمين وإباحة دمائهم وأموالهم وأعراضهم في منتصف القرن الثاني عشر الهجري، واستطاع مع حليفه محمد بن سعود

أن يفرض سيطرته على نجد، ثم الجزيرة كلها، ولم تسلم من شره حتى البلدان المجاورة، وأعملوا السيف في أهلها؛ بدعوى كونهم مشركين، وعاثوا في الأرض فساداً بحدود ثمانين عاماً إلى أن أباد الله خضرائهم على يد إبراهيم بن محمد علي باشا سنة ١٢٣٣هـ. وعلى أنقاض الدولة العثمانية استطاع الانجليز إحياء الدعوة الوهابية وزوقوها بعنوان السلفية، وأعادوا بعثها من جديد على يد جون فيبلي والمستر كوكس، وقادها بنجاح هذه المرة عبد العزيز آل سعود ومعه آل الشيخ أصحاب الزعامة الدينية للفكر السلفي^(١٠)، فأعادوا الكرة كما فعلوا أول مرة، وهاهي الأمة اليوم تعاني من

(١٠) من خلال تتبعنا لجانب من اهتمامات السلفية الفكرية والاعتقادية، ولا سيما من جهة ما يطبعون وينشرون من مصنفات وآثار، وما يبدونه لأصحاب هذه المصنفات من مدح وتعظيم مع وصفهم بالسلف الصالح، فضلاً عن اعتماد أقوالهم ومتبنياهم - في عصرنا هذا - والاحتجاج بها، وبها في بطون الكتب والمصنفات، تحشية ومتناً، وعد أقوالهم وآرائهم الفصيل بين الإيمان والكفر، وجدنا أنهم شر ذمة من الحشوية المجسمة والمجبرة والمكفرة، ومن أبرز هؤلاء: عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، ومحمد بن العباس الأخرم (ت ٣٠١هـ)، وابن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، ومحمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣هـ)، وأبو علي البريهاري (ت ٣٢٣هـ) وأبو أحمد العسال (ت ٣٤٩هـ) وابن بطّة العكبري (ت ٣٨٧هـ)، ومحمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥هـ)، وابن حامد الوراق (ت ٤٠٣هـ)، وأبو القاسم اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، وأبو عمر الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ)، وأبو عثمان الصابوني (ت ٤٤٩هـ)، وأبو يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ) وعلي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني (ت ٥٢٧هـ)، وابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، وتولبه ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ).

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٦) بل هم من الخوارج بحسب النصوص الثابتة عن النبي (ص) كما سنبينه.

(٧) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾. سورة الحجرات: ٤.

(٨) ينظر: صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢٥٨ و ٧، ص ٩٤، صحيح مسلم، ج ١، ص ٥١، مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠٧ و ٢٧٣.

(٩) ينظر: صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٥ ومواضع أخرى كثيرة، صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٠، مسند أحمد، ج ٢، ص ١٨ و ٢٦ و ٥٠ ومواضع أخرى كثيرة.

شر أعمال السلفية ومشتقاتها - من قاعدة، وطالبان، وداعش، وبوكو حرام وغيرهم - وسوء آثارهم^(١١). ومحمل ما جاءوا به من متبنيات ومعتقدات، سيكون محور بحثنا الذي سيأتي في مطالب ثلاثة، سنبين في أولها حقيقة الإسلام والإيمان والشرك والكفر التي حدها الإسلام، ولم تلتزم بها السلفية. وفي ثانيها أركان الإسلام وحدوده التي تجاوزها معشر السلفية. وسنتناول في ثالثها أهم متبنياتهم الاعتقادية والفكرية وبيان مدى تماميتها، وإثبات أنهم من فرق الخوارج. وتليها خاتمة نجمل فيها ما نفيده في هذا المبحث. أما المنهج الذي نتبعه في تقرير هذا البحث فهو منهج توفيق بين صريح المعقول وصحيح المنقول، ومعظم إجاباتنا على ما جاء به هؤلاء ستكون عن طريق الحل والنقض، والله الموفق.

المطلب الأول

حقيقة الإسلام والإيمان والشرك والكفر عند السلفية

معنى الإسلام والإيمان:

ذهب معظم المسلمين إلى التفريق بين معنى الإسلام ومعنى الإيمان؛ لما دل عليه النقل والعقل، وقد خالف ذلك خوارج

الصدر الأول وخوارج هذه الأعصار - أعني الوهابية والسلفية - وشرذمة من حشوية أهل الحديث، فلم يفرقوا بينهما وجعلوا معناهما واحداً. والحق أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن، وكل عاقل يستطيع أن يميز بين من أسلم خوفاً أو نفاقاً أو تزلفاً أو لأمر ما، وبين من انعقد الإيمان في قلبه. وقد صرح الكتاب والسنة بهذه الحقيقة بما لا لبس فيه. قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١٢)، ولا يخفني وضوح دلالة الآية الكريمة على أن الإسلام هو إظهار قبول الشريعة والنطق بالشهادتين، كما بينت أن الإسلام غير الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ ففيه نفي للإيمان دون الإسلام، وإذا أضيف إلى ذلك الإظهار اعتقاد وتصديق بالقلب، فذلك هو الإيمان وصاحبه المؤمن حقاً، والأحاديث والآثار الواردة بهذا المعنى متواترة، ومن ذلك: ما روي عن أنس بن مالك أن رسول الله (ص) قال: "الإسلام علانية والإيمان في القلب، قال: ثم يشير بيده إلى صدره ثلاث مرات، قال ثم يقول: التقوى

ها هنا، التقوى ها هنا"^(١٣). وعن سعد بن أبي وقاص أنه قال: "أعطى النبي (ص) رجالاً ولم يعط رجالاً منهم شيئاً، فقال سعد: يا نبي الله! أعطيت فلاناً وفلاناً ولم تعط فلاناً شيئاً وهو مؤمن، فقال النبي (ص): أو مسلم؟! حتى أعادها سعد ثلاثاً والنبي (ص) يقول: أو مسلم؟!"^(١٤).

وعن الفضيل بن يسار قال: "قيل لأبي جعفر (رض) في قول النبي (ص): لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، قال: فدور دائرة، وقال: هذا الإسلام، ثم دور في وسطها دائرة فقال: وهذا الإيمان محصور في الإسلام، فإذا سرق أو زنا خرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرج من الإسلام إلا الشرك"^(١٥)، قال الآجري عقب الحديث: "ما أحسن ما قال محمد بن علي رضي الله عنهما، وذلك أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والإسلام لا يجوز أن يقال: يزيد

وينقص"^(١٦). إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي تؤكد صراحة على التمييز بين الإيمان والإسلام، والأمر ليس بخفي، فكل مسلم يستطيع أن يحكم على نفسه إن كان مؤمناً حقاً أو أسلم نفاقاً أو رياءً أو لغاية ما، والأمر إلى الله سبحانه أولاً وآخرًا، فهو الذي يحكم على نيات العباد ويحاسب عليها، فإنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى، كما صح عن النبي (ص)، وإنما يكتفي من العبد ظاهر الإسلام، وهو الإقرار بالشهادتين، فبهما يحكم بإسلامه ويحقن دمه، ويحفظ ماله وعرضه، وتجري عليه أحكام أهل الإسلام، وإن لم يدخل الإيمان حقيقة إلى قلبه، إذ لا سلطان لأحد على القلوب إلا الله سبحانه، والنصوص بها المعنى متواترة - كما سنبينه - وحتى الإيمان له درجات وشعب كما صح عن النبي (ص): "الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"^(١٧). وبناءً على هذا، فما كان من قبيل قوله (ص): "من لا حياء له لا إيمان له" ليس بمخرج من الإيمان وإنما يكون نقص في

(١٣) ينظر: مسند أحمد، ج ٣، ص ١٣٤، مسند أبي يعلى، ج ٥، ص ٣٠٢، مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٢١١.

(١٤) مسند أحمد، ج ١، ص ١٧٦ و ١٨٢، صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٣، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٠٤، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٢٠، ح ٤٦٨٣ و ٤٦٨٥، سنن النسائي، ج ٨، ص ١٠٣، مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٦٩ ح ٧١٤ و ٨٣ ح ٧٣٣.

(١٥) أخرجه الآجري في الشريعة، ص ١١٩ ح ٢٣٠، والبخاري في مسنده كما عن الميثمي في مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٠١.

(١٦) الشريعة، ص ١٢٠.

(١٧) ينظر: صحيح مسلم، ج ٤، ص ٤٦، صحيح البخاري، ج ١، ص ١٥، مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٧٤ و ٤١٤ و ١٤٤.

الإيمان^(١٨). فلو قلنا: بخروج كل من أذنب ذنباً من الإيمان - من قبيل: إيذاء الجار، والرياء، والكذب، وعدم الأمانة، والنميمة، والسرقه، والزنا، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين، وسباب المسلم، وقطيعة الأرحام - مع عد الإيمان والإسلام أمراً واحداً، لا يبقى مسلم على وجه الأرض إلا من عصم الله، وعليه لا يمكن قبول هذا الحمل بأي وجه، ولكن الجماعات السلفية قبلته ورضيت به على الرغم من مخالفتها لصريح المعقول وصحيح المنقول.

معنى الشرك والكفر:

الشرك لغة: المشارك، وأما اصطلاحاً فهو جعل شريك لله في ألوهيته وربوبيته وملكه، تعالى عن الشركاء والأنداد، وهذا أعلى درجات الشرك، قال تعالى حكاية عن لقمان: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك بالله لظلم عظيم﴾^(١٩). والكفر لغة: الستر والتغطية، وسمي الكافر كافراً؛ لأنه مغطى على قلبه ولم يدخل قلبه الإيمان، وهو نقيض الإيمان اصطلاحاً. والشرك: الكفر، قاله الجوهري وغيره^(٢٠).

وقد اختلفت آراء المسلمين في بيان حقيقتهم وتحديد دائرتهم سعة وضيقاً، غير أن اختلافاتهم هنا كانت مبيرة، وآثارها خطيرة، فبعضهم ضيق دائرة الشرك، وقسمه إلى شرك أكبر مخرج عن الملة، وشرك أصغر لا يخرج العبد عن دائرة الإسلام وإنما يدخل في عداد العصاة والمذنبين، وهو ما عليه عموم المسلمين. وبعضهم وسع دائرة الكفر والشرك، وأفرط في اعتبار موجبات الشرك، وعد كثيراً من الذنوب والمعاصي التي هي ليست بشرك ولا كفر مخرج عن الملة شركاً وكفراً، وهو ما يستلزم خروج معظم المسلمين من دائرة الإسلام، وهذا رأي المحكمة الأولى، والأزارقة، والنجيدات، ومعشر الوهابية والسلفية، وبعض حشوية أهل الحديث، بل عدوا بعض الراجحات شركاً، بل بعض الواجبات عدت شركاً. وإليك بيان الحق في أقسام الشرك والكفر الذي دل عليه الكتاب والسنة.

أولاً: الشرك الأكبر: وهو أنواع :

منها: كفر بإنكار وجود الله باللسان والقلب، وعزو هذا الخلق إلى الصدفه والطبيعة، وهو قول الملحدين والماديين، قال تعالى: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا

(١٨) ينظر: الإيمان والكفر، ص ٢٣.

(١٩) سورة لقمان: ١٣.

(٢٠) ينظر: صحاح الجوهري، ج ٤، ص ١٥٩٣، تعريفات الجرجاني،

يؤمنون ﴿^(٢١)﴾. ومنها: كفر بإثبات شريك في نبوة رسول الله (ص) كالإيمان بنبوة مسيلمة الكذاب مثلاً.

ومنها: كفر الجحود، فيعترف بقلبه ولا يقر بلسانه، ككفر أمية بن أبي الصلت الذي كان يرجو أن يكون النبي الموعود، فلما تيقن أنه محمد (ص) وليس هو لم يؤمن به حسداً وعصبية، وكذا اليهود، قال تعالى: ﴿فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾ ^(٢٢). وقال تعالى: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم﴾ ^(٢٣) ومنها: كفر العناد، بأن يعتقد بقلبه ويقر بلسانه، ولكن يأبى من الدخول في طاعة الله تكبراً وحسداً، كإبليس لعنة الله. قال تعالى: ﴿إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾ ^(٢٤). ومنها: كفر النفاق، فيقر بلسانه ولا يعتقد بقلبه. قال تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾ ^(٢٥). ومنها: كفر إنكار إحدى هذه الأصول الثلاثة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والاستخفاف بها أو اعتقاد عدم لزومها. ومنها: كفر هتك

حرمة الدين، كسب النبي (ص) أو البول على المصحف أو في الكعبة. ومنها: كفر التفويض، وعزل الله عن سلطانه على قصد الحقيقة، وهو القول بأن الله سبحانه خلق الخلق ثم فوض شؤونه إلى بعض خلقه لتدبيرها، وبذلك تنقطع صلة العبد بربه. ومنها: كفر إنكار ضروريات الدين التي أجمع المسلمون عليها، كتحليل الربا، والزنا، وشرب الخمر، وإنكار عذاب القبر عناداً لله ورسوله. ومنها: كفر النعمة، وهو تحقير نعمة الله سبحانه والاستهانة بها، أو يرى أن ربه مقصراً تجاهه والعياذ بالله. وهذه كلها تدخل في عداد الشرك الأكبر والعياذ بالله، ولا خلاف فيه بين المسلمين.

ثانياً: الشرك الأصغر

قد يطلق لفظ الكفر على بعض الذنوب والمعاصي تجوزاً وتشبيهاً بمؤاخدة الكفر، تشديداً واستعظاماً للذنب، وتحذيراً لمن أتى به، وهذا يدخل في عداد الشرك الأصغر، وهو كفر غير مخرج عن حظيرة الإسلام، وإلا لما بقي من يصدق عليه أنه مسلم إلا القليل والشواهد على ذلك كثيرة.

فمنها: قول النبي (ص): "من قال مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر" ^(٢٦). ولا يخفى

(٢١) سورة البقرة: ٦.

(٢٢) سورة البقرة: ٨٩.

(٢٣) سورة النمل: ١٤.

(٢٤) سورة البقرة: ٣٤.

(٢٥) سورة البقرة: ٨.

(٢٦) رواه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ١١٧، والبخاري في صحيحه،

أن من قال بهذا القول على وجه الاستقلال فهو كافر، وأما إرجاع الأمر إلى علاقة الأسباب بالمسببات فليس بكافر، وإلا لعدت جميع التوقعات الجوية اليوم، كتوقع المطر والغيوم والعواصف ودرجات الحرارة والكسوف والخسوف كفرة، وهو ليس بصحيح؛ لأنه يدخل في باب الحسابات المناخية والعلوم الفلكية. ومنها: قوله (ص): "المراء - وفي لفظ: الجدل - في القرآن كفر"^(٢٧). فأطلق على المراء كفرة، لما يسببه من ارتياب، فهو من باب التعظيم، وليس كفرة حقيقياً، وإلا فما أكثر من يجادل في القرآن. ومنها: قوله (ص): "ثلاث من الكفر بالله: شق الجيب، والنياحه، والطعن في النسب"^(٢٨). ومنها: قوله (ص): "إن يسير الرياء شرك"^(٢٩). ومنها: قوله (ص): "من صلى وهو يرأى فقد أشرك، ومن صام وهو يرأى فقد أشرك، ومن تصدق وهو يرأى فقد أشرك"^(٣٠). والأمثلة والشواهد على ذلك

كثيرة جداً، وهي تدخل في باب الذنوب والمعاصي، وليست شركاً على الحقيقة، وإلا لأصبحت الحدود والتعزيزات عبثاً، وتشريعها لغواً والعياذ بالله، فضلاً عن انتفاء الداعي لها مادام المتعلق بها يعد كفرة.

ثالثاً: عد بعض المرجوحات والمحجوبات شركاً

ذهب أهل التشدد والعناد إلى عد بعض المستحبات كفرة كزيارة القبور، ولا سيما قبور الأنبياء والأولياء، والتوسل بهم إلى الله سبحانه، والاستشفاع بهم، والنذر لهم، والذبح عنهم وإهداء الثواب إليهم. وهو مذهب الجماعات السلفية، ومن قبلهم ابن تيمية الحراني مخالفين بذلك ما عليه جمهور المسلمين، ولا دليل لهم على ذلك سوى بعض المتشابهات التي طالما اتبعوها جهلاً وعناداً، وابتغاء للفتنة التي سقطوا فيها. ولا يخفى أن طلب هذه الأمور من الأنبياء والأولياء على وجه الاستقلال والتفرد باعتبارهم يضررون وينفعون بدون إذن الله تعالى ومن دون أمره شرك لا خلاف فيه. وأما من استغاث أو توسل أو استشفع بهم إلى الله سبحانه وبإذنه، فهذا لا بأس به، ولا شك في إحراز محبوبيته ورجحان مطلوبيته؛

ج ٢، ص ٨٦، ومسلم في صحيحه، ج ١، ص ٥٨.

(٢٧) رواه أحمد في مسنده، ج ٢، ص ٣٠٠، وأبو داود في سننه، ج ٤، ص ٩٩، وابن حبان في صحيحه، ج ٣، ص ١٣.

(٢٨) رواه ابن حبان في صحيحه، ج ٣، ص ١٣٦٣، والحاكم في المستدرک، ج ١، ص ٥٤٠، ح ١٤١٥.

(٢٩) رواه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٣٢١، والطبراني في المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٥٣، وص ١٥٤.

(٣٠) رواه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ١٢٦ و١٢٧، والطبراني في الكبير،

ج ٧، ص ٢٨١، والطيالسي في مسنده، ص ١٥٣.

لمنزلة هؤلاء الصالحين عند الله، فالعبد يرغب في جعلهم وسيلة بينه وبين ربه؛ لما لهم من منزلة عالية ودرجة رفيعة عند الله سبحانه، والأحاديث والآثار بذلك متواترة معنى إن لم نقل لفظاً، وسيأتي بيان بعض ذلك، ولا سيما زيارة القبور إن شاء الله تعالى.

رابعاً: عد بعض الواجبات شركاً

ومن ذلك السجود على الحجر أو الحصى أو التربة أو ما أنبت الأرض غير ما أكل ولبس، مع أنه هو الذي ثبت عن النبي (ص) وبذلك تواترت الأخبار، وأن خلاف ذلك يُعد اجتهاداً مقابل النص، إلا أن أهل التشدد والعناد عدّوه شركاً وشبهوه بالسجود للأصنام، وليس الغرض من ذلك إلا التعصب والتقليد غير المبرر، ومنشأ الخلاف شبهة أو خبر لم يثبت ليس إلا، ومما ورد في المقام: ما روي عن علي، وأبي ذر، وحذيفة، وابن عباس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وأبي أمامة، وأبي هريرة، وأنس، أن النبي (ص) قال: "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً"^(٣١). وعن أبي سعيد الخدري "أنه

رأى أثر الطين والماء من المطر على جبهة رسول الله (ص) وأرنبته من صلاة صلاها بالمسجد"^(٣٢). وعن عبد الله بن أنيس: "مطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله (ص) فانصرف وأن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه"^(٣٣). وعن أبي هريرة قال: وذكر نحو خبر أبي سعيد^(٣٤).

والمستفاد من أخبار أبي سعيد، وعبد الله بن أنيس، وأبي هريرة، أن تحول التراب إلى الطين والماء غير مانع من السجود على الأرض، وليس بمرخص في السجود على غيرها.

وعن أبي عبيدة قال: "كان ابن مسعود لا يسجد إلا على الأرض"^(٣٥)، وعن معمر عن خالد الحذاء قال: "رأى النبي (ص) صهيياً يسجد كأنه يتقي التراب، فقال له النبي (ص) ترّب وجهك ياصهيب"^(٣٦). وعن

(٣٢) رواه البخاري في صحيحه، ج ١، ص ٢٧١، ومواضع أخر، ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١٧١-١٧٣، وأحمد في مسنده، ج ٣، ص ٧٢٤ و٦٠٩، وغيرهم من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد.

(٣٣) رواه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ٤٩٥، ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١٧٣، والبيهقي في سننه، ج ٤، ص ٣٠٩.

(٣٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، ص ٧٤، ج ٩٥.

(٣٥) رواه عبد الرزاق في المصنف، ج ١، ص ١٨١-١٨٢، ح ٢٩٧٧-٢٩٨٩، وابن أبي شيبة في المصنف، ج ١، ص ٢٩٣-٢٩٤، ح ٣-١٠، والطبراني في المعجم الكبير، ج ٩، ص ٢٥٥، ح ٩٢٦٣.

(٣٦) رواه عبد الرزاق في المصنف، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٥٢٨.

(٣١) رواه البخاري في صحيحه، ج ١، ص ١٤٩، ج ٢، ص ١٩٠، ومسلم في صحيحه، ج ٢، ص ٦٣، وأحمد في مسنده، ج ١، ص ٣٠١ و٢٠٢، ومواضع أخرى كثيرة وهو في عداد الأحاديث المتواترة عند غير واحد من الأعلام.

جابر بن عبد الله قال: "كنت أصلي مع رسول الله (ص) فأخذ قبضة من حصى في كفي لتبرد حتى أسجد عليه من شدة الحر" (٣٧). وعن أنس قال: "كنا نصلي مع رسول الله في شدة الحر فيأخذ أحدنا الحصى في يده، فإذا برد وضعه وسجد عليه" (٣٨). وعن خباب بن الأرت، وعبد الله بن مسعود أنهما قالوا: "شكونا إلى رسول الله (ص) شدة الحر في جباهنا فلم يشكنا. -وفي لفظ: شكونا إلى رسول الله (ص) الصلاة في الرمضاء فلم يشكنا" (٣٩). والمستفاد من أحاديث جابر وأنس وخباب وابن مسعود، أن شدة حرارة الحصى أو الرمضاء ليس بمرخص في السجود على الثوب أو العمامة أو البساط المنسوج. قال البيهقي عقب حديث جابر: "ولو جاز السجود على ثوب متصل به لكان ذلك أسهل من تبريد الحصى في الكف ووضعها للسجود عليها وبالله التوفيق" (٤٠). وعن عياض بن عبد الله

قال: "رأى النبي (ص) رجلاً يسجد على كور العمامة، فأوماً بيده أن ارفع عمامتك وأوماً إلى جبهته" (٤١). وعن إبراهيم النخعي، "أنه كان يقوم على البردي ويسجد على الأرض، فقلنا: ما البردي؟ قال الحصى" (٤٢). "وكان عمر بن عبد العزيز لا يكتفي بالخمرة، بل يضع عليها التراب ويسجد عليه" (٤٣). "وكان مسروق بن الأجدع إذا خرج يخرج بلبنة يسجد عليها في السفينة" (٤٤). وعن سفيان بن عيينة قال: "سمعت رزين مولى ابن عباس يقول: كتب إلى علي بن عبد الله بن عباس، أن ابعث إليّ بلوح من أحجار المروة أسجد عليه" (٤٥). وعن أنس بن مالك، "أن النبي (ص) صلى على حصير" (٤٦). وعن مجاهد قال: "لا بأس بالصلاة على الأرض وعلى ما أنبت" (٤٧). إلى غير ذلك من الأخبار

(٤١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٥، والبيهقي في سننه، ج ٢، ص ١٠٥.

(٤٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ج ٩، ص ٢٥٥، وعبد الرزاق في المصنف، ج ١، ص ٣٩٧.

(٤٣) أخرجه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، ج ١، ص ٦٤٤.

(٤٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات، ص ١٤١.

(٤٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٢، والأزرقي في أخبار مكة، ج ٢، ص ١٥١.

(٤٦) رواه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ١٧٩، والدارمي في سننه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ١٣٧٦.

(٤٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ج ١، ص ٤٣٨ - ٤٣٩، ح ٥٣.

(٣٧) رواه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ٣٢٧، وأبو داود في سننه، ج ١، ص ١٠٨، والنسائي في سننه، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٣٨) رواه أبو يعلى في مسنده، ج ٧، ص ١٧٨، ح ٤١٥٦، والبيهقي في سننه، ج ٢، ص ١٠٦.

(٣٩) رواه أحمد في مسنده، ج ٥، ص ١١٠٨، ومسلم في صحيحه، ج ٢، ص ١٠٩، والنسائي في سننه، ج ١، ص ٢٤٧، وابن ماجه في سننه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٧٥ و٦٧٦.

(٤٠) سنن البيهقي، ج ٢، ص ١٥٠.

والآثار الواردة في المسألة وهي تزيد على السبعين، وتفيد بمجموعها حصول القطع بأن السجود على الأرض فريضة واجبة وهي الأصل في ذلك. أما ما ورد من نصوص تفيد السجود على ما أنبتت الأرض كالخمرة والحصير فهي سنة ورخصة في جواز السجود عليها. قال سعيد بن المسيب: "الصلاة على الخمرة سنة" (٤٨). أما السجود على الطنافس والفرش والبسط المنسوجة من القطن والصوف ونحوه فهو بدعة محدثة ولم ترد فيه سنة صحيحة. قال ابن سيرين: "الصلاة على الطنفسة محدث". ومثله عن سعيد بن المسيب (٤٩). وعن أبي حازم الأشجعي عن مولاته عزة قالت: "سمعت أبا بكر ينهي عن الصلاة على البراذع" (٥٠).

ما يفهم منه التعارض:

أما الأخبار التي استدلت بها على جواز السجود على غير الأرض وما أنبتت فهي: ما روي عن أنس، قال: "كنا نصلي مع النبي (ص) في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فيسجد عليه. - وفي لفظ - : فيضع

أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود" (٥١).

وفيه مواضع للنظر: منها: إنه خبر شاذ؛ لأنه مخالف لما ثبت من السجود على الأرض، بل حتى أنس نفسه روى أكثر من حديث يعارضه كما تقدم. ومنها: إن المستفاد من ظاهره أن الفعل كان من قبل أنس وبعض أحداث الصحابة، ولا دلالة فيه على أن النبي (ص) كان يفعله، بل لم يشك الذين اشتكوا له حرارة الحصى كما تقدم. ومنها: إن غاية ما يستفاد منه، الترخيص في السجود على طرف الثوب المتصل في حالات الضرورة. أما إذا كان منفصلاً فلا دليل عليه في البين، ولا اجتهاد قبال النص.

وما روي عن ابن عباس "أن النبي (ص) صلى في ثوب واحد متوشحاً به يتقي بفضوله حرارة الأرض وبردها" (٥٢)، وهذا لا دلالة فيه على أن النبي (ص) سجد بجبهته على الثوب سوى أنه اتقى بالثوب حر الأرض أو بردها بيديه من دون جبهته، ولا بأس بذلك. فضلاً عن ضعف سنده، فقد

(٥١) رواه أحمد في مسنده ج ٣، ص ١٠٠ والبخاري في صحيحه، ج ١ ص ١٧٣ وج ٢ ص ١٤٣ ومسلم في صحيحه ج ٢ ص ١٠٩.
(٥٢) مسند أحمد، ج ١، ص ٣٥٦ و ٣٠٣ و ٣٢٠، المعجم الكبير، ج ١١، ص ١٦٨، مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٣٣٤.

(٤٨) مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٥٨.

(٤٩) مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٣٨، ح ٢٠١.

(٥٠) مصنف ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٤٣٩، ح ٦٤، مصنف عبد

الرزاق، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٥٧٤.

من طريق زيد بن الحواري العمي، وهو ضعيف جداً، فقد ضعفه أبو حاتم، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وابن عدي، وابن سعد، وعلي بن المديني، والعجلي، وابن حبان، كما عن ابن حجر^(٥٣).

وما روي عن عبادة بن الصامت "أن رسول الله (ص) صلى في بني عبد الأشهل وعليه كساء متغلف به يضع يديه عليه، يقيه برد الحصى"^(٥٤). وهذا كسابقه لا دلالة فيه على سجود النبي (ص) على الكساء بجهته سوى اتقائه به برد الحصى بيديه، ولا بأس به.

وما روي عن المغيرة بن شعبة قال: "كان رسول الله (ص) يصلي أو يستحب أن يصلي على فروة مدبوغة"^(٥٥)، وهذا أيضاً لا دلالة فيه على أنه (ص) كان يسجد بجهته على الفروة سوى الوقوف عليها، ووضع اليدين والجلوس، ولا بأس بذلك، ناهيك عن ضعف سنده؛ لوجود يونس بن الحارث الثقفي فيه، وهو ضعيف جداً، فقد ضعفه أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم^(٥٦). وإذا كان ما يفهم منه التعارض

هذا شأنه، فمثله لا يصح المعارضة به، وبذلك تسلم النصوص السابقة وغيرها التي لا تجيز السجود إلا على الأرض وما أنبتت من المعارضة. ومن العجيب العدول عن هذا الفرض الثابت عن النبي (ص) إلى ما لم يثبت، وعد الأول بدعة وشركاً مع أن خلافه أولى بالابتداع.

ولا يخفى أن علة عدم جواز السجود إلا على الأرض أو ما أنبتت إلا ما أكل أو لبس - كما هو المستفاد من بعض الآثار^(٥٧) - لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون، والسجود عبادة لله تعالى، فلا ينبغي الجمع بين العبادتين، كما أن السجود على الأرض أبلغ في التواضع والخضوع لله عز وجل.

المطلب الثاني

أركان الإسلام وحدوده

لقد صدع الكتاب الكريم والسنة الشريفة بأركان الإسلام التي بإتيانها يكون العبد مسلماً له ما للمسلمين وعليه ما عليهم. فقال عز من قائل: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ

^(٥٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٤٠٨.

^(٥٤) رواه ابن ماجه في سننه، ج ١، ص ٣٢٩، ح ١٠٣٢.

^(٥٥) رواه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ٢٥٤١.

^(٥٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٤٣٧.

^(٥٧) ينظر: علل الشرائع، الصدوق، ج ٢، ص ٣٧.

مسلمون^(٥٨)، وقال تعالى: ﴿فَالِهَكُمْ إِلَهَ وَاحِدَ فَلَهُ أَسْلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾^(٥٩)، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين^(٦٠)، ولا تخفى دلالة الآيات الكريمة على أركان الإسلام وتحديدها، ولكن الجماعات السلفية وحشوية أهل الحديث لا يعبأون بغیر الحديث ولا يقيمون وزناً لغيره سواء أكان نصاً قرآنياً، أم إجماعاً محققاً، أم حجة عقلية، وهذا أمر واضح لمن تتبع أقوالهم وآراءهم. قال أبو علي البرهاري: "إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن، فلا تشك أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقم من عنده ودعه"^(٦١). وواضح من ذلك تقديم الحديث حتى على الكتاب الكريم. ومن هذه الرؤية ستكون معظم تقاريرنا في هذا المطلب بنفس لغة القوم- أعني الاعتماد على الحديث-وبنفس القواعد المعتمدة عندهم من جهة قبول الحديث وعدمه، وسنعمد على المصادر التي يحتجون

بها ويقدمونها على غيرها.

ومما ورد في المقام قول النبي (ص): "بني الإسلام على خمس شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان"^(٦٢). وبهذا النص تكون أصول الإسلام قد علمت، وحدوده تبينت، ويؤكد ما رواه البخاري من: "أن رجلاً أتى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن! ما حملك على أن تحج عاماً وتعتمر عاماً وتترك الجهاد في سبيل الله وقد علمت ما رغب الله فيه؟ يا ابن أخي بني الإسلام على خمس: إيمان بالله ورسوله، والصلوات الخمس، وصيام رمضان، وأداء الزكاة، وحج البيت"^(٦٣). قال الإمام النووي في شرحه عقب حديث ابن عمر: "إن هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده وقد جمع أركانه"^(٦٤). وقال النبي (ص): "ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً"^(٦٥). وعن أبي هريرة، "أن أعرابياً أتى النبي (ص) فقال: دلي على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ قال:

(٦٢) رواه البخاري في صحيحه، ج ١، ص ١٤، ومسلم في صحيحه،

ج ١، ص ٣٤، وأحمد في مسنده، ج ٢، ص ٢٦ وغيرهم.

(٦٣) صحيح البخاري، ج ٦، ص ٥٨.

(٦٤) صحيح مسلم بشر النووي، ج ١، ص ١٥٧.

(٦٥) رواه مسلم في صحيحه، ج ١، ص ٣٠، وأحمد في مسنده، ج ١،

ص ٢٠٨، والترمذي في سننه، ج ٥، ص ١٦ وغيرهم.

(٥٨) سورة الأنبياء: ١٠٨.

(٥٩) سورة الحج: ٣٤.

(٦٠) سورة الأنعام: ١٦٢ و١٦٣.

(٦١) شرح السنة، ص ٥٤.

تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان. قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا. فلما وليّ قال النبي (ص): من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا^(٦٦)، إلى غير ذلك من النصوص التي تصرح بأن العبد يكون مسلماً إن اعتقد بهذه الأركان وله ما للمسلمين وعليه ما عليهم.

حرمة تجاوز حدود الإسلام:

حرم الإسلام تجاوز الأصول التي حدها وأقرها وقبلها من المسلم، وحذر كل من تعدى هذه الحدود، وتوعد من لم يقبل بذلك ولم يرض بما رضي به الله ورسوله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٦٧). أما الأحاديث الواردة بهذا المعنى فهي متواترة، ومن ذلك قول النبي (ص): "أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"^(٦٨). وقوله (ص): "لا إله إلا الله

كلمة على الله كريمة ولها من الله مكان، جمعت وسولت، فمن قالها صادقاً (من قلبه) أدخله الله الجنة، ومن قالها كاذباً حققت دمه وأحرزت ماله، ولقى الله عز وجل غداً فحاسبه"^(٦٩). وقوله (ص): "إن الله عز وجل لم يحل في الفتنة شيئاً حرمه قبل ذلك، ما بال أحدكم يأتي أخاه فيسلم عليه، ثم يأتي بعد ذلك فيقتله؟!"^(٧٠). ولا يخفى أن ما يفيد هذا الحديث وغيره مما سبق أن هذه الحدود ثابتة في كل مكان وزمان ولا سبيل لتجاوزها مهما تغيرت الأحوال.

حرمة دم من نطق بالشهادتين والقبول بظاهر إسلامه:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٧١). والأحاديث الواردة في المقام كثيرة، ومن أشدها ما روي عن أسامة بن زيد، أنه قال: "بعثنا رسول الله (ص) إلى الحرقه من جهينة، قال: فصباحنا القوم فهزمناهم، قال: ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم، فلما غشيناه، قال: لا

(٦٦) رواه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٢١٥، ومسلم في صحيحه،

ج ١، ص ٣٣، وأحمد في مسنده، ج ١، ص ٣٤٢.

(٦٧) سورة النور: ٦٢.

(٦٨) رواه البخاري في صحيحه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٧٥٨، وغيره.

(٦٩) رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٢١٦٨، ح ٥٢٤٢.

(٧٠) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ج ٨، ص ١٨٨، ح ٧٧٧٧.

(٧١) سورة النساء: ٩٤.

إله إلا الله، فكف الأنصاري فطعنته برمحي حتى قتلتها، قال: فلما قدمنا بلغ ذلك النبي (ص) فقال: يا أسامة! أقتلتها بعدما قال لا إله إلا الله؟! قلت: يا رسول الله! إنما كان متعوذاً، قال: أقتلتها بعد ما قال لا إله إلا الله؟! فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك". - وفي لفظ لمسلم وغيره - قال (ص): "أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها...". وفي لفظ آخر لمسلم وغيره - قال (ص): "فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ قال: يا رسول الله! استغفر لي، قال: وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة؟ قال فجعل لا يزيده على أن يقول: كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة" (٧٢). فتأملوا معي شدة مفاد الحديث على الرغم من أن صاحب الحادثة هو أسامة الذي يسمى حب رسول الله (ص). وأشد منه ما رواه عمران بن الحصين - في محاوراته مع نافع بن الأزرق - من خبر قرابته الذي قتل رجلاً من المشركين بعد ما قال لا إله إلا الله عندما غشاه بالرمح، وجاء في

آخره: "فقال له رسول الله (ص): فهلا شققت عن بطنه فعلمت ما في قلبه؟ قال رسول الله: لو شققت بطنه لكنت أعلم ما في قلبه؟! قال: فلا أنت قبلت ما تكلم، ولا أنت تعلم ما في قلبه، قال: فسكت عنه رسول الله (ص) فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات، فدفناه فأصبح على ظهر الأرض، فقالوا: لعل عدواً نبشه، فدفناه، ثم أمرنا غلماننا يحرسونه، فأصبح على ظهر الأرض، فقلنا: لعل الغلمان نعسوا، فدفناه ثم حرسناه بأنفسنا، فأصبح على ظهر الأرض، فألقيناه في بعض تلك الشعاب - وعنه من طريق آخر نحوه، وزاد فيه - فأخبر النبي (ص)، وقال: إن الأرض لتقبل من هو شر منه، ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم حرمة لا إله إلا الله - وفي لفظ لأحمد والرويان - فقال: يا نبي الله! استغفر لي غفر الله لك... فقال رسول الله (ص): عما أقاتل الناس إلا على الإسلام؟! والله لا أستغفر لك" (٧٣). وعن عقبة بن مالك، بمعناه، وفيه: "فصرف رسول الله (ص) وجهه ومد

(٧٣) رواه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٢٩٦، واللفظ له، وأحمد في مسنده، ج ٤، ص ٤٣٨، والرويان في مسنده، ج ١، ص ٧٠، والطبراني في المعجم الكبير، ج ٢، ص ١٧٦، وأبو يعلى في مسنده، ج ٣، ص ٩١، عن جندب بن سفيان، وعبد الرزاق في المصنف، ج ١٠، ص ١٧٣، عن قبيصة بن ذؤيب، ونحوه في صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٨، عن جندب بن عبد الله.

(٧٢) رواه مسلم في صحيحه، ج ١، ص ٦٧-٦٩ من عدة طرق، والبخاري في صحيحه، ج ٥، ص ٢٩٦، وج ٩، ص ٥، وأحمد في مسنده، ج ٥، ص ٢٠٠ و ٢٠٧ وغيرهم من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد.

يده اليمنى، فقال: أبى الله عليّ في من قتل مسلماً ثلاث مرات" ^(٧٤). وأشد منه ما روي عن المقداد بن عمرو أنه قال: "يا رسول الله! أريت إن لقيت رجلاً من الكفار فاقتلنا فضرِب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال رسول الله (ص): لا تقتله، فقال: يا رسول الله! إنه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعدما قطعها. فقال رسول الله (ص): لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال" ^(٧٥).

والمراد بقوله (ص): فإنه بمنزلك... إلخ، أي يكون هو المؤمن وأنت الكافر. فتأمل شدة مفاد هذه الأحاديث في عظمة قول لا إله إلا الله، وحرمة دم من قالها وإن كان متعوذاً. ولم نر مستخفاً بها وبما يترتب عليها كما نراه اليوم من الجماعات السلفية ومن قبلهم المحكمة الأولى والأزرق والنجدات.

لا يحل دم المسلم إلا بحقه وحسابه

على الله عز وجل

أكدت النصوص على حرمة دماء أهل لا إله إلا الله، سواء أكان من قالها عن اعتقاد صادق أم لم يكن كذلك، ثم حسابه على الله سبحانه. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾ ^(٧٦).

وأما الأحاديث الواردة بهذا المعنى فهي متواترة، ومن ذلك قول النبي (ص): "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابها على الله، ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ لِّسْتَعْلِمَ﴾ ^(٧٧). وقوله (ص): "من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله" ^(٧٨). وفي حديث إعطاء الراية لعلي يوم خيبر قال (ص): "قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك منعوا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله" ^(٧٩). وأبلغ من هذا وأشد تحذيراً قوله (ص) يوم النحر في حجة الوداع: "إن دماءكم

(٧٦) سورة الأنعام: ١٥١، وسورة الإسراء: ٣٣.

(٧٧) ينظر صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٩، صحيح البخاري ج ٩، ص ٢٧، ومواضع آخر، مسند أحمد ج ٢، ص ٣١٤ و ٣٧٧.

(٧٨) ينظر صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٠، مسند أحمد في، ج ٣، ص ٤٧٢، مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٦٥٠.

(٧٩) رواه مسلم في الصحيح، ج ٧، ص ١٢١ وغيره.

(٧٤) رواه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ١١٠، وج ٥، ص ٢٨٨، والطبراني في المعجم الكبير، ج ١٧، ص ٣٥٥-٣٥٦، ج ٩٨٠ و ٩٨١، وأبو يعلى في مسنده، ج ١٢، ص ٢١١، ج ٦٨٢٩ وغيرهم.

(٧٥) ينظر: صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٠١، وج ٩، ص ٣، ح ٥، صحيح مسلم ج ١، ص ٦٦، مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٤.

وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، فستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، ألا فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض^(٨٠).

تعظم حرمة دم المؤمن

المستفاد من النصوص المتكثرة أن من أعظم الحرمات عند الله هي حرمة دم المؤمن، ولم نجد أكثر استهانة بها من الجماعات السلفية ومن قبلهم خوارج الصدر الأول تاركين وراء ظهورهم النصوص الصريحة التي تعظم حرمة المؤمن عناداً واستخفافاً، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَنَّهُمْ خَالِداً فِيهَا﴾^(٨١). وقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾^(٨٢). وقول النبي (ص): "لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم - وفي لفظ - قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا"^(٨٣). وقوله (ص): "لو أن أهل

السماء والأرض اشتركوا في دم مؤمن لأكبهم الله في النار"^(٨٤). وقوله (ص) - وهو يطوف بالكعبة -: "ما أطيب وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده! لحرمة المؤمن أعظم حرمة منك، ماله ودمه، وأن نظن به إلا خيراً"^(٨٥). وقوله (ص): "قتال - قتل - المسلم كفر وسبابه فسوق"^(٨٦). وقوله (ص): "كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا من مات مشركاً أو من قتل مؤمناً متعمداً"^(٨٧). وقوله (ص): "من أعان على قتل مؤمن - مسلم - بشرط كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله"^(٨٨). وعن ابن عباس: "أن رجلاً أتاه فقال: أ رأيت رجلاً قتل رجلاً متعمداً؟ قال: جزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً، قال: لقد نزلت في آخر ما نزل ما نسخها شيء حتى قبض رسول الله (ص)

(٨٤) رواه الترمذي في سننه، ج ٤، ص ١١، والطبراني في الكبير، ج ١٢، ص ١٠٤، والبيهقي في سننه، ج ٨، ص ٢٢.

(٨٥) رواه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٢٩٧، والترمذي في سننه، ج ٤، ص ٣٣٢، والطبراني في الكبير، ج ١١، ص ٣١.

(٨٦) ينظر: صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٣، صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٨، مسند أحمد، ج ١، ص ١٧٦ و ١٧٨ و ٣٨٥ و ٤١٧.

(٨٧) رواه أحمد في المسند، ج ٤، ص ٩٩، وأبو داود في السنن، ج ٤، ص ١٠١، والنسائي في السنن، ج ٧، ص ٨١.

(٨٨) رواه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٧٤، ح ٢٦٢٠، والبيهقي في سننه، ج ٨، ص ٢٢.

(٨٠) ينظر: صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٢ و ٣، ص ٣، صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٠٧، مسند أحمد، ج ١، ص ٢٣٠.

(٨١) سورة النساء: ٩٣.

(٨٢) سورة المائدة: ٣٢.

(٨٣) رواه الترمذي في سننه، ج ٤، ص ١٠، والنسائي في سننه، ج ٧، ص ٨٢-٨٣، وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٧٤.

وما نزل وحي بعد رسول الله (ص) قال: رأيت أن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى؟ قال: وأنى له بالتوبة وقد سمعت رسول الله (ص) يقول: ثكلته أمه رجل قتل رجلاً متعمداً يجيء يوم القيامة آخذاً قاتله يمينه أو بيساره، وآخذاً رأسه يمينه أو شماله، تشخب أوداجه دماً في قبل العرش يقول: يا رب ! سل عبدك فيم قتلتني؟^(٨٩). والمستفاد من هذا النص وغيره أن المغفرة ليست بالمتيسرة لمن قتل مسلماً بغير وجه حق حتى مع التوبة على الرغم من سعة أبواب رحمته.

حرمة تكفير من نطق بالشهادتين:

أكد الإسلام على عظم تكفير المسلم ونبزه بالشرك والفسق، وإخراجه من حظيرة الإسلام، وشدد النكير على ذلك وتوعد عليه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٩٠). وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِي بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^(٩١).

أما الأحاديث فهي متواترة معني، ومن

ذلك قول النبي (ص): "أيما رجل - إذا أحدكم - قال لأخيه يا كافر! فقد باء به أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه"^(٩٢). وقوله (ص): "من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه"^(٩٣). وقوله (ص): "لعن المؤمن قاتله، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو قاتله"^(٩٤). وعن عائشة، وواثلة بن الأسقع، وأبي الدرداء عن النبي (ص) أنه قال: "لا تكفروا أحداً من أهل القبلة بذنب وإن عملوا بالكبائر"^(٩٥). وعن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال: "قلت يا أبا حمزة! إن قوماً يشهدون علينا بالكفر والشرك! قال أنس: أولئك شر الخلق والخليقة"^(٩٦). وقال رسول الله (ص): "كفوا عن أهل لا إله إلا الله، لا تكفروهم بذنب، فمن أكفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الله فهو إلى الكفر أقرب"^(٩٧). وقال (ص): "إن العبد ليتكلم

(٩٢) ينظر: صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٧، صحيح البخاري، ج ٨، ص ٤٨، مسند أحمد، ج ٢، ص ١٨ و ٤٤ و ٤٧ و ١١٢ و ١١٣.
(٩٣) رواه مسلم في صحيحه، ج ١، ص ٥٧، وأحمد في مسنده، ج ٥، ص ١٦٦.

(٩٤) ينظر: صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٨ و ٤٩، صحيح مسلم، ج ١، ص ٧٣، مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٣، ٣٤، وغيرهم.

(٩٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط ج ٣، ص ٢٥٢، والدارقطني في سننه، ج ٢، ص ٣٧-٣٨ ح ١٧٤٢ و ١٧٤٨.

(٩٦) رواه أبو يعلى في مسنده، ج ٧، ص ١٣٦، ح ٤٠٩٩.

(٩٧) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٢١١، ح ١٣٠٨٩.

(٨٩) ينظر: مسند أحمد، ج ١، ص ٢٤٠، ٢٩٤ و ٢٩٤، سنن النسائي، ج ٧، ص ٨٥-٨٧، سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٢٤.

(٩٠) سورة النساء: ٩٤.

(٩١) سورة النساء: ١١٢.

المطلب الثالث

الأصول الاعتقادية والفكرية للسلفية.

يمكن أن نحمل أهم المتبنيات الاعتقادية والفكرية للسلفية بما يأتي:

أولاً: إثبات معانٍ توجب تشبيه الخالق بالمخلوق

ذهبت السلفية إلى إثبات صفات ومعان للباري تعالى تستلزم تشبيهه بخلقه، ومن ثم حدوثه:

منها: إثبات الجسمية لله تعالى:

أثبتت السلفية جسمية الباري تعالى على الحقيقة - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - والنصوص الواردة في ذلك كثيرة، ولا سيما ما ورد عن ابن تيمية الذي يعد من أبرز أعلامهم. ومن ذلك قوله: "وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجساماً وأعراضاً"^(٩٩). وقال أيضاً: "قوله: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ وقوله: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ ونحو ذلك، فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من

بالكلمة ما يتبين ما فيها، يهوى بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب - وفي لفظ - يهوى بها سبعين خريفاً في النار"^(٩٨).

والمتحصل مما تقدم أن النطق بالشهادتين بهما يكون العبد مسلماً له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وبهما يعصم دمه وماله وعرضه، ولا يجوز تكفيره أو عده مشركاً بحسب الأحاديث والآثار التي يصح الاحتجاج بها على وفق المنهج السلفي، فالمعول عليها بحسب قواعدهم المقررة، أما بالنسبة لأقوال وفتاوي أعلام الدين، فقد أحصينا منها أكثر من مئة قول وفتوى لأكثر من مئة من أئمة الدين منذ القرن الأول وحتى عصرنا هذا، بما فيهم أئمة المذاهب - المنقرضة منها والباقية - أصولاً وفروعاً، كلها تؤكد على عصمة دماء أهل لا إله إلا الله وأموالهم وأعراضهم، وعدم جواز تكفير أهل القبلة بذنوب. ولما كانت السلفية لا تعبأ بهؤلاء ولا بفتاواهم، آثرنا عدم إيرادها؛ لما تقدم، وكذا الحال بالنسبة لحجية الأحكام التي يحكم بها العقل؛ فإنهم لا يقيمون لها وزناً؛ لذلك اقتصرنا على ما يحتاجون به.

(٩٨) مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٣٦ و ٣٥٥ و ٣٧٩ و ٥٣٣، صحيح

مسلم، ج ٨، ص ٢٢٣، صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٨٠.

(٩٩) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ج ١، ص ١٠١.

ومنها: إثبات الجوارح لله تعالى:

ذهبت السلفية إلى إثبات الجوارح لله تعالى صراحة من دون تخرج أو حياء، ومن أهم الكتب المعتمدة عندهم في ذلك: كتابا عثمان بن سعيد الدارمي (النقض على بشر المريسي) (والرد على الجهمية والمعتلة)^(١٠٤)، وكتاب (التوحيد) لابن خزيمة الذي يسميه الفخر الرازي بكتاب الشرك^(١٠٥)، وكتابا ابن بطّة العكبري (الكبرى) و(الإبانة الصغرى) وكتاب (الاعتقاد) لابن أبي يعلى الفراء، و(شرح السنة) للبرهاري، ومعظم كتب ابن تيمية وغيرها، وتعد من المناهج المعتمدة في المؤسسات التعليمية للسلفية. وسنورد بعض عناوين مسائل كتاب (النقض على بشر المريسي) لعثمان بن سعيد الدارمي على سبيل المثال، ومما جاء فيه: (إثبات قدم أسماء الله وصفاته وغيرها للذات، الرد على المريسي في أن الله لا يُدرك بشيء من الحواس الخمس، إثبات نزوله تعالى بنفسه والرد على المريسي في تأويله النزول بأمره ورحمته، إثبات الحد له تعالى، إثبات اليدين

الوجه"^(١٠٠). وهو محال ضرورة؛ لما دل عليه العقل والنقل. أما من جهة العقل؛ فإن كل جسم يشتمل على أبعاد ثلاثة، ويلزم من ذلك التركيب، والمركب محتاج إلى أجزائه، والمحتاج لا يكون واجباً للوجود بل ممكنه، وكل ممكن حادث، فضلاً عن تقدم أجزائه عليه في الوجود وتأخره عنها، والمتأخر حادث ضرورة. كما أن كل جسم لا ينفك عن الحركة والسكون وهما حادثان وما لا ينفك عن المحدث فإنه يكون محدثاً، وكل محدث له محدث فلا يكون واجباً للوجود، زيادة على احتياج كل جسم إلى الحيز، والمحتاج لا يكون ربّاً ولا إلهاً ضرورة. وأما من جهة النقل فيرده قوله تعالى: ﴿ما قدروا الله حق قدره﴾^(١٠١) وقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾^(١٠٢). وقال علي أمير المؤمنين (ع): "فمن وصف الله سبحانه وتعالى قد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حده، ومن حدّه فقد عدّه"^(١٠٣).

(١٠٠) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ابن تيمية، ج ١، ص ٦٢.

(١٠١) سورة الحج: ٧٤

(١٠٢) سورة الشورى: ١١.

(١٠٣) نهج البلاغة، ص ٣٩.

(١٠٤) عدّها ابن القيم من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها،

وقال: "كان شيخ الإسلام ابن تيمية (ره) يوصي بهذين الكتابين أشد

الوصية ويعظمهما جداً". اجتماع الجيوش الإسلامية، ص ١٧٤.

(١٠٥) التفسير الكبير، ج ٢٧، ص ١٥١.

له تعالى على الحقيقة، إثبات سمعه تعالى وبصره بالجراحة، إثبات إتيان الله ومجيئه، إثبات الحركة والسكون للباري تعالى، إثبات الرؤية، إثبات أصابع الرحمن، إثبات الصورة له تعالى، إثبات القدم للرب وأنه يضعها في النار والرد على منكر ذلك، إثبات القدمين له تعالى، إثبات جلوسه تعالى على الكرسي، الرد على المريسي في تنزيهه تعالى عن مشابهة الخالق بالمخلوق بالسمع والبصر واليدين والوجه والنفس، إثبات حمل الملائكة للعرش والله تعالى جالس عليه، إثبات المكان له تعالى، الرد على إنكار النزول، والنجي، ووجود الجوف له تعالى، نقض تأويل اليمين، والجوف، إثبات الركبة له تعالى والرد على أنكار ذلك، إثبات الضحك لربنا تعالى، إثبات أطيط العرش من ثقل جسم الرب، إثبات استلقاء الرب ووضع إحدى رجله على الأخرى والرد على منكره، الرد على منكر الرؤية، نقض تأويل العين^(١٠٦). وهذه العناوين كافية في بيان حقيقة معتقدات القوم، وأما التفصيل المذكور تحتها ففيه العجب العجاب. ومن الغريب حقاً ذهاب معشر السلفية إلى منع

تأويل هذه الصفات أو تفسيرها أو حملها على غير ظاهرها، مع أنهم إذا وجدوا نصاً يتعارض مع مبناهم في إجراء هذه الصفات عليه تعالى على الحقيقة أولوه أو حملوه على غير ظاهرها بما يتوافق مع رؤيتهم. ولا أدري لم لا يراد من الوجه ذاته تعالى مع أن اللغة والعرف يساعدان على ذلك^{(١٠٧)؟} قال ابن فارس: والوجه مستقبل كل شيء، ويقال: وجه الرجل وغيره، وربما عُبر عن الذات بالوجه، وتقول: وجهي إليك، قال:

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب

العباد إليه الوجه والعمل^(١٠٨)

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾: أراد إلا إياه^(١٠٩)، فلو كان الأمر كما يدعي السلفية، لهلك كل الجسم ويبقى الوجه فحسب.

ولم لا يراد من اليد المنة والقوة والحياسة والملك مع أن اللغة والعرف يفيدان ذلك^{(١١٠)؟} قال ابن فارس: الياء والذال أصل بناء اليد للإنسان وغيره، ويستعار في المنة فيقال: له عليه يد، ويجمع على الأيادي واليُديّ، قال: فإن له عندي يُديّاً وأنعماء. واليد: القوة، ويجمع على

(١٠٧) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصبهاني، ص ٥٥٠.

(١٠٨) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ص ١٠٨٣.

(١٠٩) ينظر: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٢٥.

(١١٠) ينظر: مفردات الراغب، ص ٥٧٥.

(١٠٦) ينظر: النقض على بشر المريسي، ج ١، ص ١٥٨، وما بعدها،

وج ٢، ص ٦٧٥ وما بعدها.

الأيدي^(١١١).

ولم لا يراد من العين الرعاية، والحفظ، والشفقة، والكلاءة مع أن اللغة والعرف يفيدان ذلك وآراء المفسرين تؤيده^(١١٢)؟ قال الراغب: ويقال لذي العين: عين، وللمراعي للشيء عين، وفلان بعيني أي أحفظه وأراعيه، كقولك: هو بمراي مني ومسمع، قال تعالى: ﴿فإنك بأعيننا﴾، وقال: ﴿تجري بأعيننا﴾ و﴿واصنع الفلك بأعيننا﴾ أي بحيث نرى ونحفظ ﴿ولتصنع على عيني﴾ أي بكلاءتي وحفظي، ومنه عين الله عليك: أي كنت في حفظ الله ورعايته، وقيل: جعل ذلك حفظته وجنوده الذين يحفظونه^(١١٣).

ولم لا يراد من الساق في قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ إشارة إلى شدة الأمر؟! ومنه قولهم: كشفت الحرب عن ساقها - كناية عن اشتدادها واستعارها - فجعل لكل أمر فظيع^(١١٤). أما بقية الصفات الواردة في الأحاديث التي رواها الحشوية والسلفية، كالشعر الجعد القطط، والجوف، والأصابع، ووضع القدم في النار حتى تقول: قط قط،

والهرولة، والاتكاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى، والضحك، وغيرها، فينبغي للمتدين العاقل أن يضرب بها على الجدار، صحت أسانيدها أو لم تصح؛ لأن هذه الجوارح من لوازم الجسمية وهي تستلزم التركيب المستلزم للإمكان المستلزم للحدوث.

ومنها: إثبات الحد لله تعالى

فقد أثبتوه صراحة، بل نبزوا من لم يؤمن به بالضلال والكفر، ومن ذلك قول ابن تيمية: "دل الكتاب والسنة... على أن الله تعالى له حد يتميز به عن باقي المخلوقات"^(١١٥)، وقوله مستشهداً بقول الدارمي بأن الله تعالى له حد ولمكانه حد: "فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آياته"^(١١٦). وهو باطل عقلاً ونقلاً. أما من جهة العقل، فإنه تعالى إن كان محدوداً من جهة دون باقي الجهات فهذا يستلزم كونه تعالى مركباً مما حدّ به ومما لم يحد، وهو باطل ضرورة؛ لأن كل مركب محتاج، والاحتياج آية الإمكان، وكل ممكن حادث، وإن كان محدوداً من جميع الجهات، فيستلزم التحيز، وكل متحيز جسم، وكل جسم مركب، ومن ثم الاحتياج، والإمكان والحادث، وهو

(١١١) معجم المقاييس في اللغة، ص ١١٠٨

(١١٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ٥٠٤، التفسير

الكبير، ج ٢٩، ص ٤٠

(١١٣) مفردات الراغب، ص ٣٦٧

(١١٤) مفردات الراغب، ص ٢٥٦

(١١٥) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية ج ١، ص ٤٤٥.

(١١٦) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ج ٢، ص ٣٠.

محال في حقه تعالى. وأما من جهة النقل فيدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(١١٧)، وقول علي أمير المؤمنين (ع): "من حدّه فقد عدّه"^(١١٨)، وقوله (ع): "ليس لصفته حد محدود، ولا نعت موجود"^(١١٩).

ومنها: إثبات رؤية الله تعالى بالعين الباصرة

تعد الرؤية من المسائل المسلم بها عندهم، بل ذهب بعضهم إلى إمكان ملاقاته الله تعالى ومصافحته ومعانقته في الدنيا^(١٢٠)، وقد قرر أعلام الحشوية والسلفية مسألة الرؤية على نحو الحقيقة من دون تحفظ أو تأمل، بل ردوا في مصنفاتهم على من أنكرها أو تأولها ونبزوه بالكفر^(١٢١). وهو محال ضرورة؛ لأن الرؤية نوع من الإشارة بين العين والمرئي، فيستلزم الكون في جهة ومكان، وهذا يستلزم التحيز، ومن ثم الجسمية والتركيب والاحتياج والإمكان والحدوث. وأن الرؤية إما أن تقع على الذات كلها فيستلزم أن تكون محدودة متناهية متميزة في جهة وخلو باقي الجهات منه تعالى، وإما أن تقع على بعض الذات، فيستلزم التركيب مما

حدّ ومما لم يحد، ومن ثم يستلزم نفس المفاصد المتقدمة^(١٢٢). قال علي أمير المؤمنين (ع): "لا تدركه العيون بمشاهدة العيان، ولكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان"^(١٢٣). وقال: "الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد، ولا تحويه المشاهد، ولا تراه النواظر، ولا تحجبه السواتر"^(١٢٤).

ومنها: إثبات نزوله تعالى وصعوده

وانتقاله وحركته

وهذه المسألة من المسائل المسلم بها عندهم، وقد قرروها في مصنفاتهم، وكفروا من لم يقل بها أو يتأولها^(١٢٥). وهذا محال؛ لأن النزول والصعود والتحرك يستلزم الكون من جهة، وهو ما يستلزم الجسمية والتركيب والإمكان ومن ثم الحدوث.

ومنها: إثبات جلوسه على العرش

حقيقة

هذه المسألة كذلك أجروها على الحقيقة وكفروا من تأولها أو حملها على غير معنى الجلوس^(١٢٦). ونقول: من المحال الأخذ بالمعنى الحرفي للاستواء على العرش؛ لأن ذلك

(١٢٢) ينظر: كتابنا: علل الصحيحين، ج ١، ص ٣٠٨-٣١٧.

(١٢٣) نهج البلاغة، ص ٢٥٨.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(١٢٥) ينظر: النقض على بشر الميرسي، ج ١، ص ٢١٠، التوحيد ابن

خزيمة، ص ١٢٦، الإبانة الصغرى، ص ١٤٤.

(١٢٦) ينظر: النقض على بشر الميرسي، ج ١، ص ٨١٠، التوحيد، ابن

خزيمة، ص ٤١٣، ٨٠٠ و ٨٠٤، التوحيد، ص ١٠١، الإبانة الصغرى، ص ١٤١.

(١١٧) سورة الأنعام: ٩١

(١١٨) نهج البلاغة، ص ٣٩.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) ينظر: كتابنا المنابع المذهبية، ص ٢٨٤.

(١٢١) ينظر: النقض على بشر الميرسي، ج ١، ص ٨١٠، التوحيد، ابن

خزيمة، ص ٤٤، الإبانة الصغرى لابن بطة، ص ١٤٣.

شيء بالنسبة إليه فلا شيء أقرب إليه من شيء^(١٣٣). وعليه: فلا يمكن حمل الاستواء على الجلوس، بل بمعنى الاستيلاء والسيطرة والتمكن التام، واستواء كل شيء بالنسبة إليه تعالى كناية عن سعة قدرته وتدبيره^(١٣٤).

ثانياً: الجبر ونفي الاختيار

ذهبت السلفية إلى القول بأن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى، خيرها وشرها، والقدر خيرها وشرها من الله، خلق المعصية وخلق أهل المعصية لها، وخلق الطاعة وخلق أهل الطاعة لها، وكل يعمل لما خلق له وصائر لما قضى عليه، فمن زعم أن الزنا والسرقة وشرب الخمر وأكل المال الحرام وقتل النفس ليس بقدر فهو مشرك كافر^(١٣٥). وقد وصل اعتقاد هؤلاء إلى حد إلقاء اللوم والتهمة على الله تعالى، ومن ذلك، أن عبد الله بن داود الحاربي أصلح بين قوم، ف قيل له عندما رجع: أصلحت؟ قال: قد أصلحنا إن لم يفسد الله^(١٣٦)، ومر معاذ بن معاذ العنبري بلص يقطع، فالتفت إليه وقال: إنه لمظلوم، يخلق فيه السرقة ثم

يستلزم الكون في جهة، ومن ثم التحيز، والتركيب، والاحتياج، والإمكان، والحدوث. ومن الغريب حقاً إصرار القوم على تفسير الاستواء بالجلوس مع أن اللغة لا تساعد عليه. قال الراغب: واستوى يقال على الوجهين: أحدهما: يسند إليه فاعلان فصاعداً، نحو: استوى زيد وعمرو في كذا، أي تساويا، وقال: ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١٣٧). والثاني: أن يقال لاعتدال الشيء في ذاته نحو: ذو مرة فاستوى^(١٣٨)، ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ﴾^(١٣٩)، ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾^(١٤٠)، ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سَوْدِهِ﴾^(١٤١)، واستوى فلان على عمالته، واستوى أمر فلان، ومتى عدّي بـ (على) اقتضى معنى الاستيلاء كقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقيل: معناه استوى له ما في السماوات والأرض، أي استقام الكل على مراده بتسوية الله تعالى إياه كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾^(١٤٢)، وقيل: معناه استوى كل

(١٣٣) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٥٧.

(١٣٤) ينظر: الإيمان والكفر، ص ٣٣٣-٣٣٧.

(١٣٥) ينظر: الإبانة الصغرى، ص ١١٩-١٢٢، شرح السنة، البرهاري

ص ٣٤، الاعتقاد، ابن أبي يعلى الفراء، ص ٣١.

(١٣٦) ينظر: الفهرست، الندم، ص ٣١٥، رسالة إبليس، أبو سعيد

البيهقي، ص ٥٥.

(١٢٧) سورة التوبة ٩: ١٩.

(١٢٨) سورة النجم ٥٣: ٦.

(١٢٩) سورة المؤمنون ٢٣: ٢٨.

(١٣٠) سورة الزخرف ٤٣: ١٣.

(١٣١) سورة الفتح ٤٨: ٢٩.

(١٣٢) سورة البقرة ٢: ٢٩.

يأمر بقطعه^(١٣٧). ولا يخفى على ذوي الألباب أن هذه المقالة يترتب عليها جملة من اللوازم الباطلة، منها: لزوم كونه تعالى ظالماً جائراً والعياذ بالله، وهو بخلاف عدله وحكمته، فكيف يلوم العبد على فعل هو فعله ويحاسبه عليه؟! وأن كثيراً من أفعال العباد عبثيات، فكيف تنسب إليه تعالى وهو المنزه عن اللهو والعبث؟! ومنها: لزوم بطلان ثوابه وعقابه، وعدم كونه محسناً لعباده ولا منعماً عليهم ولا راحماً، وهو محال ضرورة، ولزوم تعذيب المطيع وإثابة العاصي وهو خلاف العدل والحكمة، ولزوم بطلان النبوات وعدم فائدتها، ولزوم التكليف بما لا يطاق؛ لأنه تعالى خلق المعصية في العبد وأمره بعدم فعلها، وهو جمع بين النقيضين، إلى غير ذلك من المحالات بحسب اللوازم العقلية والأدلة النقلية، كقوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾^(١٣٨). وقوله تعالى: ﴿وقد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ﴾^(١٣٩). وقوله تعالى: ﴿كل أمرئ بما

كسب رهين﴾^(١٤٠)، وقوله تعالى: ﴿إنما تجزون ما كنتم تعملون﴾^(١٤١)، وتواتر عن النبي (ص) قوله: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرئ ما نوى"^(١٤٢). ولا يخفى، أن نية العبد باختياره وإرادته، ومن ثم فهو يريد لعمله مختار له؛ لتبعية الأعمال للنيات بالجملة. وعن أبي خزيمة قال: "سألت رسول الله (ص) فقلت: يا رسول الله! أرأيت رقيئ نسترقئها ودواءً نتداوى به وتقاةً نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: هي من قدر الله"^(١٤٣). وهذا النص يفيدنا بأن الرقية والدواء والتقاة هي بقدر الله، وعدم فعلها أيضاً بقدر الله، ويبقى الإنسان حرّاً في اختيار أي قدر شاء. وروى عن عمر بن الخطاب عندما قدم الشام وقد وقع بها الوباء، وعندما أراد الرجوع قال له أبو عبيدة: "أفراراً من قدر الله! فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم أفر من قدر الله إلى قدر الله"^(١٤٤). وأتى عمر بسارق، فقال

(١٤٠) سورة الطور: ٢١.

(١٤١) سورة الطور: ١٦.

(١٤٢) صحيح البخاري، ج ١، ص ٢، ح ١، صحيح مسلم، ج ٦، ص ٤٨، مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥ و ٤٢.

(١٤٣) ينظر: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٢١، سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٤٩، وص ٣٩٥، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٣٧.

(١٤٤) صحيح البخاري، ج ٧، ص ٢٣٨، ح ٤٤، صحيح مسلم، ج ٧، ص ٢٩.

(١٣٧) رسالة إبليس، ص ٥٦.

(١٣٨) سورة الإنسان: ٣.

(١٣٩) سورة الأنعام: ١٠٤.

له: "ما حملك؟ قال قضاء الله، فقطع يده وقال: هذه للسرقة، وجلده وقال: هذه لكذبك على الله" (١٤٥). هذه حقيقة حصول أفعال العباد وحقيقة القضاء والقدر، لا كما يذهب السلفية والحشوية.

ثالثاً: رأيهم في النبي (ص)

جوزت السلفية وقوع الخطأ من النبي (ص) وقالوا بعدم عصمته، وعدم جواز التوسل به، والنذر له، وحرمة شد الرحال لزيارته، بل ذهبوا إلى القول بأن محمداً كان رسول الله في حياته، أما بعد موته فليس كذلك، وليس هذا من المستغرب منهم بعد أن بلغت استهانة شيخهم ابن عبد الوهاب بالنبي (ص) وتحقيره إلى حد قوله: عصاي هذه خير من محمد، فإنها تنفع وهو لا ينفع. وقوله: إنه طارش (١٤٦).

رابعاً: جواز تولي غير القرشي الخلافة،

وجواز الخروج على السلطان

لا يحتاج هذا الأمر إلى مزيد بيان، فقد ولوا الملا عمر الأفغاني أمرهم ونادوه بإمرة المؤمنين، مع أن الحنابلة وأهل الحديث لا يجوزونه، أما بالنسبة لخروجهم على السلطان فواضح، وخير شاهد على ذلك الأعمال

التي يقومون بها ضد حكومات معظم البلدان الإسلامية، بل عم شرهم البلدان غير الإسلامية، مخالفين بذلك إجماع الجمهور في عدم جواز الخروج على السلطان وإن كان فاسقاً ظالماً.

خامساً: المغالاة في اعتبار موجبات

الشرك

لقد تجاوز السلفيون في هذا الأمر كل الحدود، فعدوا كثيراً من الأفعال المباحة للمسلمين شركاً، بل حتى بعض المرجوحات والمحجوبات، كزيارة القبور ولا سيما قبور الأنبياء والأولياء، والاستشفاع بهم إلى الله والتوسل إليه سبحانه بجاههم والنذر لهم، والذبح عنهم وإهداء الثواب إليهم. وكذلك الدعاء بالصلاة على النبي (ص) بعد الأذان وغيره مما هو شائع بين الناس، مما استلزم تكفير المسلمين جميعهم؛ لأنهم يقومون بهذه الأفعال على اختلاف مذاهبهم، وهذا هو الحاصل فعلاً، أعني عدهم مشركين وقد قاموا فعلاً باستباحة دماء كثير ممن يفعلون ذلك. ولا يخفى أن طلب هذه الأمور من الأنبياء والأولياء على وجه الاستقلال والتفرد باعتبارهم يضررون وينفعون من دون إذن الله تعالى وأمره، شرك لا خلاف فيه. أما من استغاث أو توسل أو استشفع بهم إلى

(١٤٥) ينظر: محاضرات الأدباء، ج ٢، ص ٤٤١.

(١٤٦) ينظر: كتابنا: الإيمان والكفر، ص ٣٥٩.

الله سبحانه وتعالى وبإذنه، فلا بأس به ولا شك في إحراز محبوبيته ورجحان مطلوبيته؛ لمنزلة هؤلاء الأنبياء والصالحين عند الله، فالعبد يرغب في جعلهم وسيلة بينه وبين ربه لما لهم من منزلة عالية ودرجة رفيعة عنده سبحانه.

وبالنسبة لزيارة القبور، فقد جرت السيرة منذ عصر النبي (ص) والصحابة والتابعين وأتباعهم على زيارة القبور والصلاة والدعاء عندها وإهداء الثواب إلى صاحب القبر. ولا يخفى ما فيها من منافع بينة وآثار واضحة، فإنها تذكر الآخرة، وتزهد في الدنيا، وترقق القلوب، وتقرب العبد من ربه. وهي مدعاة لترك المعاصي، وتنبيه الغافل عن الموت وما وراءه، وسبب باعث للتوبة من الذنوب، ومحفز للتأسي بصاحب القبر، ولا سيما إذا كان نبياً أو وصياً أو ولياً. والأحاديث والآثار الواردة في ذلك متضافرة، والإجماع على مشروعيتها متحقق نقلاً أو تحصيلاً، سوى ما كان من ابن تيمية الذي خرق هذا الإجماع، وحرّم السفر لزيارة قبر النبي (ص) وغيره من قبور الصالحين، وعده سفر معصية لا يجب قصر الصلاة فيه، بل عدها شركاً وكفراً، مقررّاً ذلك في مصنفاته، وتبعه في مذهبه هذا معشر السلفية. وقد

أنكر عليه ذلك غير واحد من الأعلام وأفردوا بذلك المصنفات، منهم: الفقيه محمد بن علي المازني الدمشقي الدهان (ت ٧٢١هـ) له رسالة في الرد على ابن تيمية في الزيارة، وعمر الفاكهي (ت ٧٣٤هـ): له المختارة في الرد على منكر الزيارة، والقاضي محمد السعدي الأفنائي (ت ٧٥٠هـ) له: المقالة المرضية في الرد على من ينكر الزيارة المحمدية، والتقي السبكي (ت ٧٥٠هـ) له: شفاء السقام في زيارة خير الأنام، وغيرهم ممن عاصره أو تأخر عنه. والأدلة على مشروعية الزيارة متضافرة، من الكتاب والسنة والإجماع وفتاوى العلماء، وسنشير إلى بعضها إجمالاً؛ فالمقام ليس بمقام تفصيل.

ومما استدل به بالكتاب على مشروعية الزيارة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾^(١٤٧). فقد ذهب جمع من العلماء إلى الاستدلال بالآية الكريمة على مشروعية الزيارة والحث عليها. منهم العلامة زين الدين المراغي، إذ قال: "وينبغي لكل مسلم اعتقاد كون زيارته (ص) قريبة؛ للأحاديث الواردة في ذلك، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ

جاؤوك...﴾ الآية؛ لأن تعظيمه (ص) لا ينقطع بموته، ولا يقال: إن استغفار الرسول لهم إنما هو في حال حياته وليست الزيارة كذلك، لما أجاب به بعض أئمة المحققين: أن الآية دلّت على تعليق وجدان الله توباً رحيماً بثلاث أمور: المحي، واستغفارهم، واستغفار الرسول لهم، وقد حصل استغفار الرسول لجميع المؤمنين، لأنه (ص) قد استغفر للجميع، قال الله تعالى: ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾^(١٤٨) فإذا وجد مجيئهم واستغفارهم تكملت الأمور الثلاثة الموجبة لتوبة الله ورحمته^(١٤٩). وقال أبو عبد الله السامري في كتاب (المستوعب): "في كيفية السلام والدعاء، ومنه: اللهم إني أتكلم في كتابك لنبيك؛ ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك...﴾ الآية، وإني قد أتيت نبيك مستغفراً، فأسألك أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك... وذكر دعاءً طويلاً. ثم قال: وإذا أراد الخروج عاد إلى قبر رسول الله (ص) فودّع^(١٥٠). وقال الفيروزآبادي: "وأما

نفس الزيارة فالأدلة عليها كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك...﴾ الآية، ولا شك أنه (ص) حيٌّ وأن أعمال أئمة معروضة عليه^(١٥١). والأحاديث الواردة بهذا المعنى كثيرة جداً، وبلغت حدّ التواتر، فقد رويت عن أكثر من عشرين صحابياً، مما يدلّ على ثبوتها، ورجحان العمل بمضمونها. ومن ذلك ما روي: عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: "زوروا القبور؛ فإنها تذكركم الآخرة- وفي لفظ - تذكر الموت"^(١٥٢). وعن زيد بن ثابت، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، أن رسول الله (ص) قال: "زوروا القبور ولا تقولوا هجراً"^(١٥٣). وعن الحسين بن علي: "إن فاطمة بنت النبي (ص) كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده"^(١٥٤). وعن بريدة قال: "زار النبي (ص)

(١٥١) الصلاة والبشر في الصلاة على خير البشر، ص ١٤٢.

(١٥٢) ينظر: سنن ابن ماجه، ج ٥، ص ٥٠٠، مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٤١، صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٥، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٥.

(١٥٣) رواه الطبراني في المعجم الصغير، ج ٢، ص ٤٣، وفي الكبير، ج ١١، ص ٢٠٢، وفي المعجم الأوسط، ج ٣، ص ٢٠٤، وأحمد في مسنده، ج ٣، ص ٢٣٧ و ٢٥٠، وأبو يعلى في مسنده، ج ٦، ص ٣٧٢-٣٧٤، ح ٣٧٠٧-٣٧٠٥ وغيرهم.

(١٥٤) رواه الحاكم في المستدرک، ص ٥٣٣، ح ١٣٩٦ وقال: هذا الحديث رواه عن آخرهم ثقات.

(١٤٨) سورة محمد: ١٩.

(١٤٩) تحقيق النصرة في تاريخ دار الهجرة، ص ١٠٢ ونقله عنه القسطلاني في المواهب اللدنية، ج ٤، ص ٥٧٢.

(١٥٠) السبكي، شفاء السقام، ص ١٥٧.

قبر أمه في ألف مقنع فلم يُرَ باكياً أكثر من يومئذ^(١٥٥). وعن أبي هريرة نحوه^(١٥٦). وعن ابن أبي مليكة، أن النبي (ص) قال: "أتتوا موتاكم فسلموا عليهم وصلوا عليهم، فإن لكم فيهم عبرة. قال ابن مليكة: ورأيت عائشة تزور قبر أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر، ومات بالحبشي وقبر بمكة^(١٥٧). والمستفاد مما تقدم، أن زيارة القبور سنة سنّها رسول الله (ص) وفعلها معه الصحابة، مما يدل على مطلوبيتها واستحبها، وكان (ص) يعلم أصحابه ماذا يقولون إذا خرجوا إلى المقابر على ما رواه مسلم وغيره عن بريدة: "فكان قائلهم يقول السلام (عليكم) أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله للاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية"^(١٥٨).

أما ما يخص زيارته (ص) فالأحاديث والآثار الواردة فيها فمتضاربة، منها: ما روي عن ابن عمر قال: قال رسول الله (ص): "من زار قبري وجبت له شفاعتي"^(١٥٩). وعنه قال: قال رسول الله

(ص): "من حج فزار - وفي لفظ من زار - قبري بعد موتي كمن زارني في حياتي"^(١٦٠). وعنه قال: قال رسول الله (ص): "من جاءني زائراً لا يعلمه حاجة إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شفيعاً يوم القيامة"^(١٦١). إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار الواردة في الزيارة وهي متواترة بهذا المعنى.

نسخ النهي عن الزيارة

أما ما ورد من نصوص تفيد منع زيارة القبور فهي منسوخة حكماً، بدليل قوله (ص) الذي بلغ حد التواتر: "إني كنت نهيتمكم عن زيارة القبور ألا فزروها فإنها تذكر الآخرة". وهذا نص صريح الدلالة على نسخ حكم النهي السابق. ونقل جمع من الأعلام الإجماع على نسخها. قال الحاكم: "وهذه الأحاديث المروية في النهي عن زيارة القبور منسوخة"^(١٦٢)، وقال الحافظ ابن شاهين: "والنهي عن زيارة القبور فصحيح، والحديث في الإباحة لزيارة القبور

(١٦٠) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، ج ١، ص ١٤٦، وح ٤، ص ٥٠، وفي المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٣١٠ ح ١٣٤٩٦ و ١٣٤٩٧، والدارقطني في سننه، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٢٦٦٧، والبيهقي في سننه، ج ٥، ص ٢٤٦.
(١٦١) رواه الطبراني في المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٢٢٥، وفي المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٧٢.
(١٦٢) المستدرک، ج ١، ص ٥٣٠ ذيل ح ١٣٨٥.

(١٥٥) مستدرک الحاكم، ج ١، ص ٥٣١ وصححه على شرط الشيخين، مصنف ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٤، نحوه.
(١٥٦) رواه الحاكم في المستدرک، ج ١، ص ٥٣١، ح ١٣٩٠.
(١٥٧) مصنف عبد الرزاق، ج ٣، ص ٥٧٠، ح ٦٧١١.
(١٥٨) صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٥.
(١٥٩) رواه الدارقطني في سننه، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٢٦٦٩ وغيره.

فصحيح، وهو ناسخ للأول^(١٦٣). وقال النووي: "هذا - حديث كنت قد نهيتمكم عن زيارة - من الأحاديث التي تجمع الناسخ والمنسوخ"^(١٦٤).

آراء المذاهب في زيارة القبور

الحنابلة وأهل الحديث: قال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: سألت أبي عن الرجل يمسن منبر النبي (ص) ويتبرك بمسّه ويقبله ويفعل بالقبور مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلى الله جلّ وعزّ، فقال: لا بأس بذلك^(١٦٥). إلّا أنّ كلام الإمام أحمد لم يعجب شيخ السلفية ابن تيمية، كما حكاه العيني عن شيخه زين الدين العراقي قال: أخبرني الحافظ أبو سعيد ابن العلائي قال: رأيت في كلام أحمد بن حنبل في جزء قدّم عليه خط ابن ناصر وغيره من الحفاظ، أنّ الإمام أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي (ص) وتقبيل منبره، فقال: لا بأس بذلك، قال: فأريناه للشيخ تقي الدين بن تيمية فصار يتعجب من ذلك ويقول: عجبٌ أحمد عندي جليل، يقول هذا كلامه أو معنى كلامه، وقال: وأي عجب في ذلك وقد روينا عن الإمام أحمد أنّه غسل قميصاً

للشافعي وشرب الماء الذي غسله به، وإذا كان هذا تعظيمه لأهل العلم فكيف بمقادير الصحابة؟ وكيف بآثار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟^(١٦٦). وقال الإمام الترمذي: حديث بريدة حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بزيارة القبور بأساً، وهو قول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق . يعني ابن راهويه -^(١٦٧). وقال الحاكم: "وقد استقصيت في الحث على زيارة القبور تحريماً للمشاركة في الترغيب وليعلم الشحيح بذنبه أنّها سنة"^(١٦٨).

الشافعية: قال الماوردي: "زيارة القبور عندنا مستحبة؛ لما روي عن النبي (ص) أنه قال: إني نهيتمكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، ولا تقولوا هجرًا"^(١٦٩).

المالكية: قال القاضي عياض: "زيارة قبره (ص) سنة من سنن المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغّب بها"^(١٧٠). وقال الزرقاني المالكي: "وقد كانت زيارته (ص) مشهورة في زمن كبار الصحابة،

(١٦٦) عمدة القاري، ج ٩، ص ٢٤١.

(١٦٧) سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٧٠.

(١٦٨) المستدرك على الصحيحين، ج ١، ص ٥٣٣ ح ١٣٩٦.

(١٦٩) الحاوي الكبير، ج ٣، ص ٢٣٨.

(١٧٠) الشفا، ج ٢، ص ٨٣.

(١٦٣) ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٣٧٤.

(١٦٤) شرح النووي على صحيح مسلم، ج ٧، ص ٤١.

(١٦٥) العلل ومعرفة الرجال، ج ٢، ص ٤٩٢ رقم ٣٢٤٣.

معروفة بينهم، لما صالح عمر بن الخطاب أهل بيت المقدس جاءه كعب الأحبار فأسلم، ففرح به وقال: هل لك أن تسير معي إلى المدينة وتزور قبره (ص) وتتمتع بزيارته؟ قال: نعم^(١٧١). وفي كتاب (تهذيب المطالب) لعبد الحق الصقلي، عن الشيخ أبي عمران المالكي: أن زيارة قبر النبي (ص) واجبة^(١٧٢).

الحنفية: أما الأحناف فعدّوا زيارة قبر النبي (ص) من أفضل المنذوبات والمستحبات، بل قرّبوها من درجة الواجبات، والمسألة اتّفاقية عندهم، ولا خلاف فيها بينهم. وممن صرّح بذلك منهم أبو منصور محمد بن مكرم الكرماني في "مناسكه" وعبد الله بن محمود بن بلدحي في "شرح المختار"^(١٧٣).

الظاهرية: أما أصحاب داود الظاهري فقد أوجبوها، قال ابن حزم: "ونستحب زيارة القبور، وهو فرض ولو مرة"^(١٧٤). ونقل ابن حجر قول ابن حزم: "إنّ زيارة القبور واجبة ولو مرّة واحدة في العمر لورود الأمر

به"^(١٧٥). وقال القسطلاني: "أجمع المسلمون على استحباب زيارة القبور، كما حكاها النووي وأوجبها الظاهرية، فزيارته مطلوبة... ولأنّ زيارة القبور تعظيم وتعظيمه (ص) واجب"^(١٧٦).

الإباضية: ويستظهر من جامعهم الصحيح المعروف بـ "مسند الربيع بن حبيب" الجواز فقد جاء فيه: باب في القبور. عن أبي عبيدة، عن جابر، عن ابن عباس، عن النبي (ص) قال: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلّا فزوروها، ولا تقولوا هجرًا"، لا تدعوا بالويل والعويل وبما يسخط الرب^(١٧٧).

وبذلك يتبين لنا أن هذا الإجماع لم يخرج أحد من الأمة سوى الوهابية والجماعات السلفية ومن قبلهم ابن تيمية وتؤلبه ابن القيم.

سادساً: تجويز قتل النساء والأطفال

من متبنياتهم المنكرة التي حرّمها الإسلام تجويز قتل النساء، بل تجاوزوا ذلك إلى قطع رؤوسهن وأوصالهن والتمثيل بهن، وكذا بالنسبة للأطفال، مقتدين بأسلافهم

(١٧١) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، ج ١٢، ص ١٨٣.

(١٧٢) شفاء السقام، السبكي، ص ١٥٩.

(١٧٣) شفاء السقام، ص ١٥٦.

(١٧٤) المحلى، ج ٥، ص ١٦٠.

(١٧٥) فتح الباري، ج ٣، ص ١٩١.

(١٧٦) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، ج ١٢، ص ١٨٣.

(١٧٧) الجامع الصحيح، ص ١٩٤ ح ٤٨١.

الخوارج، ولا نعرف مدرك فعلهم هذا مع أنه قد ثبت عن النبي (ص) حرمة. ومن ذلك ما روي عن ابن عمر، "أن امرأة وجدت في بعض مغازي النبي (ص) مقتولة فأنكر رسول الله (ص) قتل النساء والصبيان" (١٧٨). وعن حنظلة الكاتب، قال: غزونا مع رسول الله (ص) فمررنا على امرأة مقتولة وقد اجتمع عليها الناس، قال: فأفرجوا له، فقال: "ما كانت هذه لتقاتل! ثم قال لرجل: انطلق إلى خالد بن الوليد فقل له: إن رسول الله يأمر أن لا تقتل ذرية ولا عسيفاً" (١٧٩). وعن كعب بن مالك عن أبيه قال: "نهى رسول الله (ص) الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والصبيان قال: فكان رجل منهم يقول: برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصياح، فأرفع السيف عليها، ثم اذكر نهي رسول الله (ص) فأكف، ولولا ذلك استرحنا منها" (١٨٠).

قاتل الله السلفية! فهم لم يعتبروا بفعل هؤلاء الصحابة الذين التزموا بأوامر رسول

الله (ص) ونواهيه، إذا لم يقتلوا امرأة ابن أبي الحقيق التي كادت أن تتسبب في فشل مهمتهم التي كلفهم بها رسول الله (ص)، أو تكون سبباً في مقتلهم، فضلاً عن كونها غير مسلمة وبحكم المحاربة لله ورسوله، فما بالكم بالنساء المسلمات؟! وعن علي بن أبي طالب قال: "كان نبي الله إذا بعث جيشاً من المسلمين إلى المشركين قال: انطلقوا باسم الله - فذكر الحديث، وفيه: ولا تقتلوا وليداً طفلاً ولا امرأة ولا شيخاً كبيراً، ولا تغورن عيناً، ولا تعقرن شجرة إلا شجراً يمنعكم قتالاً أو يحجز بينكم وبين المشركين، ولا تمثلوا بآدمي ولا بهيمة ولا تغدروا ولا تغلوا" (١٨١). وجاء في وصية أبي بكر ليزيد بن أبي سفيان عندما بعثه على رأس جيش إلى الشام: "إني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة، ولا صبيّاً، ولا كبيراً، ولا تقطعن شجراً مثمراً، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً [بقرة] إلا لمأكلة، ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه، ولا تغلل، ولا تجبن" (١٨٢). وغير ذلك من الأحاديث والآثار الكثيرة، وهي بهذا المعنى متواترة، ومع ذلك لم تردع السلفية عن هذا الفعل المشين الذي ترفع

(١٧٨) ينظر: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٤٧ صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٤٤، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٥٣.

(١٧٩) ينظر: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٨٨، و ج ٤، ص ١٧٨، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٥٤، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٤٨.

(١٨٠) ينظر: الموطأ، ص ٣٩٣، مسند الحميدي، ج ٢، ص ٣٨٥، المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٧٤-٧٥، ح ١٤٥-١٥٠.

(١٨١) سنن البيهقي، ج ٩، ص ٩٠.

(١٨٢) ينظر: الموطأ، ص ٣٩٤ ح ١٠، مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ١٩٩، ح ٩٣٧٥، سنن البيهقي، ج ٩، ص ٨٩.

عنه أهل الجاهلية وأنفوا منه، وعدوا قتل المرأة من العار الذي يلحق قاتلها وقبيلته إلى آخر الأبد. إلا أنهم لم يرتقوا إلى مصاف الكرام ولم يترفعوا عما ترفع عنه أهل الجاهلية، ولم ينتهوا عما حرمه الإسلام ونهى عنه النبي (ص).

أما بالنسبة لتجويزهم قتل الأطفال، فلا نعلم ملة أو نحلة أجازت أو أباحت قتل الأطفال سوى خوارج الصدر الأول من محكمة وأزارقة ونجدات، ومن بعدهم خوارج القرن الثاني عشر - أعني الوهاية - ثم السلفية خوارج هذا العصر. ونحن نسأل هؤلاء القوم بأي دليل جوزتم لأنفسكم قتل الأطفال؟ وبماذا تبررون فعلكم هذا؟ وهو فعل لم يرتضه أهل الجاهلية، ولم تجوزه شريعة من الشرائع السالفة، بل حتى الكفار والملاحدة يستنكرون مثل هذا الفعل؟ فكيف سولت لكم أنفسكم فعل ذلك؟! العلمكم تستدلون بقوله تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً* إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً﴾^(١٨٣) كما استدل به أسلافكم الأزارقة والنجدات؟ إلا أنه ليس بتام. فقد أجمع المفسرون وأهل العلم

بالتأويل على أن نوحاً ما دعا بهذا إلا بعد أن أتاه الوحي من ﴿أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن﴾^(١٨٤) أي إن تتركهم ولم تهلكهم يضلوا عبادك عن الدين بالإغواء والدعاء إلى خلافه، وقال: ﴿ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً﴾ وهذا إنما تم بإخباره تعالى، فعند ذلك دعا عليهم نوح عليه السلام وقال: ﴿رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً﴾^(١٨٥)، وإلا فما كان عليه السلام يعلم الغيب. وعن مقاتل، والربيع، وعطاء: إنما قال ذلك نوح؛ لأن الله تعالى أخرج من أصلاهم كل من يكون مؤمناً وأعقم أرحام نسائهم وأبیس أصلاب رجالهم قبل العذاب بأربعين سنة، وأخبر الله تعالى نوحاً بأنهم لا يؤمنون ولا يلدون مؤمناً، فحينئذ دعا عليهم فأجاب الله دعاءه فأهلكهم ولم يكن فيهم صبي^(١٨٦). فهل أوحى الله إليكم معشر السلفية بجواز قتل أطفال غيركم لأنهم مشركون وأن باقي المسلمين سواكم لا يلدون إلا فاجراً كفاراً؟! هل حسبتم أنفسكم مثل نوح عليه السلام وتعلمون مما أعلمه الله

(١٨٤) سورة هود: ٣٦.

(١٨٥) ينظر: تفسير عبد الرزاق، ج ٢، ص ٣٢٠، تفسير الطبري، ج ١٢، ص ٢٥٦.

(١٨٦) ينظر: تفسير مقاتل، ج ٣، ص ٤٠٣، تفسير البغوي، ج ٤، ص ٣٦٩، تفسير القرطبي، ج ١٨، ص ٢٠١.

تعالى؟! هل شبهتم هذه الأمة المرحومة بقوم نوح؟! ألم يكن آباء كثير منكم غير سلفيين؟ فكيف ولدتم مؤمنين دون غيركم مع أن كثيراً منكم تحول سلفياً وهو كبير السن؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما يدريكم بأن أطفال غيركم لم يتحولوا إلى السلفية إذا كبروا مثلكم؟ أم حسبتم أنفسكم كالذي علّم رشداً^(١٨٧) وأخطتم بما لم يحط به موسى خبراً؟ فتقتلون الغلمان كما قتل الغلام الذي كان أبواه مؤمنين، فخشى أن يرهقهما طغياناً وكفراً. ألم تقرأ قوله تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾^(١٨٨)، وما ذكر في معناه في ما روي عن أبي هريرة، أن رسول الله (ص) قال: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسبون فيها من جدعاء؟ ثم يقول: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾"^(١٨٩)! قال ابن عبد البر في ذلك: "وهو المعروف عند عامة السلف، وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله

تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله﴾ الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب: اقرؤوا إن شئتم ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾، وبحديث عياض بن حمار، عن النبي (ص) في ما يرويه عن ربه: إني خلقت عبادي حنفاء كلهم فاجتالتهم الشياطين عن دينهم. وقال أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي في معناه: إن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق، كما خلق أعيانهم وأسماعهم قابلة للمريئيات والمسموعات، فما دامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق ودين الإسلام، وهو الدين الحق"^(١٩٠). والمستفاد مما تقدم وجوب معاملة الأطفال معاملة المسلمين، ولا يؤاخذوا بالكفر إلا بعد سن البلوغ كما هو مقتضى حديث الفطرة، وخير دليل على ذلك ما فعله النبي (ص) مع بني قريظة بعد أن نزلوا على حكم سعد بن معاذ، فحكم أن تقتل المقاتلة وتسبى النساء والذرية وتقسم أموالهم، فقال له رسول الله (ص): "لقد حكمت فيهم بحكم الله"^(١٩١).

(١٨٧) هو الخضر الطائي.

(١٨٨) سورة الروم: ٣٠.

(١٨٩) ينظر: صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٠٧ ح ٢٦٨، صحيح

مسلم، ج ٨، ص ٥٢-٥٣، مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٧٥.

(١٩٠) تفسير القرطبي، ج ١٤، ص ٢٠.

(١٩١) ينظر: صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٤٣، صحيح مسلم، ج

انظر إلى حكم الله هذا، مع ملاحظة عظم ذنب بني قريظة وخطورة ما فعلوه من نقضهم للعهد وتحالفهم مع مشركي قريش في غزوة الخندق، وعلى الرغم من كل ذلك فلم يقتل منهم إلا المقاتلة، ودونك أي مصنف من مصنفات الفقه تجد صاحبه يذكر ذلك ويفتي على أساسه.

وعن الأسود بن سريع قال: إن رسول الله (ص) بعث سرية [يوم حنين] فقاتلوا المشركين فأفضى بهم القتل إلى الذرية فلما جاءوا قال رسول الله (ص): "ما حملكم على [ألم أنحكم عن] قتل الذرية؟ قالوا: يا رسول الله! إنما كانوا أولاد مشركين؛ قال: أوهل خياركم إلا أولاد المشركين؟! والذي نفس محمد بيده ما من نسمة تولد إلا على الفطرة حتى يعرب عنها لسانها" (١٩٢).

نعم، هذا هو حكم الله سبحانه وتعالى وشرع رسوله (ص) في أطفال المشركين، بل في أطفال المحاربين لله ولرسوله، فما بالك لو كانوا أطفال المسلمين؟! بل هم مسلمون على الفطرة كما تقدم، فمن أين لكم جواز قتلهم وإباحة دمائهم؟! ألم تكن لكم في رسول الله (ص) أسوة؟! ألم تتحرك قلوبكم

رأفة بهم وشفقة؟! ولكن ماذا نقول لمن كان سلفه يشق بطون النساء، ويخرج الجنين من بطن أمه ويضعه على رأس رمح كما حدث لامرأة عبد الله بن خباب بن الأرت؟! ماذا نقول لمن طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم؟! ماذا نقول لمن ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة؟! ماذا نقول لمن زين له الشيطان وقسا قلبه وأصبح كالحجارة أو أشد قسوة، وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار، وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء، وإن منها لما يهبط من خشية الله؟! (١٩٣).

سابعاً: جواز التترس بالمسلمين وإن أدى إلى قتلهم

من الأمور التي تفرد بها السلفية وإن أدى إلى قتل الأطفال والنساء والأبرياء من المسلمين هي جواز التترس بهم، ولا نعلم لهم أي مدرك يمكن الاعتماد عليه في تقرير مذهبهم هذا. بل الأدلة بالضد من هذا تماماً، وهو عدم الجواز؛ للدخول تحت عموم أدلة حرمة قتل المسلم، كما تقدم تقريره.

وأما الدليل الخاص على عدم الجواز، فقوله تعالى: ﴿هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدي معكوفاً أن

٥، ص ١٦٠، مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٢ وج ٦، ص ١٤٢.

(١٩٢) ينظر: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٣٥ وج ٤، ص ٢٤، سنن

الدارمي، ج ٢، ص ١٥٥، صحيح ابن حبان، ج ١، ص ١٧١.

(١٩٣) ينظر: الإيمان والكفر، ص ٢٢٧-٢٣٥.

يبلغ مَحَلّه ولولا رجال مؤمنون ونساءً
مؤمنات لم تعلموهم أن تطئوهم
فتصيبكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله
في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا الذين
كفروا منهم عذاباً أليماً^(١٩٤). والآية
الكريمة تفيد بأن الله تعالى منع النبي (ص)
وأصحابه من دخول مكة ومقاتلة المشركين
بسبب وجود بعض المسلمين - وهم قلة -
بين ظهرائهم لم يعرفهم النبي وأصحابه
خوفاً من أن يطؤوهم برجلهم وخيلهم
فيقتلوهم فيصيبهم إثم، فلو تزيلوا: أي
فلو تميزوا وعرفهم المسلمون لعذب الله
سبحانه كفار مكة بالقتل والسي بأيدي
المسلمين. وقد أجمع المفسرون على إفادة
هذا المعنى^(١٩٥). وأما الفقهاء، فقد أفتوا بعدم
الجواز^(١٩٦). نعم، جوزه بعض الفقهاء في
حاله تترس المشركين بالمسلمين وليس
العكس وفي حال الالتحام بين الجيشين، مع
اشتراط توقف مصلحة الإسلام على عدم
الكف عنهم، والتأكد من تحقق النصر عند
الإقدام عليه وحصول الهزيمة عند عدمه.

واشترطوا الدية والرقبة فيما إذا أصيب أحد
المسلمين. ولا يخفى أن هذه الشروط غير
متحققة هذه الأيام، بل إنَّ الحاصل خلافه،
فما نراه أن السلفية هم الذين يتترسون
بالمسلمين وأطفالهم ونسائهم ومساكنهم،
وإذا ما ضاقت عليهم السبل فروا وتركوهم،
وهذا ما لم يجوزه أحد من الفقهاء والعلماء
مطلقاً^(١٩٧).

ثامناً: تجويز قتل النفس في سبيل الغير (الانتحاريون)

ذهب السلفية وبعض الثوريين إلى جواز
قتل النفس في سبيل قتل الغير أو تدمير
المنشآت والممتلكات العامة والخاصة
وتخريبها. وقد بحثنا في آثار المتقدمين
ومصنفات علماء المسلمين كي نجد دليلاً
واحداً محرراً يمكن الاستفادة منه في جواز
قتل المسلم نفسه أو تفجيرها كما يفعل
الانتحاريون هذه الأيام فلم نجد، بل وجدنا
ما يمنع ذلك ويفيد بأنه إلقاء للنفس في
التهلكة، فمن ذلك: ما روي عن عبد
الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، أنهم
"حاصروا دمشق، فانطلق رجل من أزد
شنوءة فأسرع في العدو وحده ليستقتل،
فعاب ذلك عليه المسلمون، ورفعوا حديثه

(١٩٤) سورة الفتح: ٢٥.

(١٩٥) ينظر: تفسير مقاتل، ج٣، ص ٢٥٢، تفسير الطبري، ج ١١،

ص ٣٦٢-٣٦٣، تفسير البغوي، ج ٤، ص ١٨٤.

(١٩٦) ينظر: المدونة الكبرى، ج ١، ص ٣٨٥، كتاب الأم، ج ٤، ص ٤٠٩،

المبسوط، ج ١٠، ص ٦٤، المغني، ج ١٠، ص ٥٠٥.

(١٩٧) ينظر: كتابنا الإيمان والكفر، ص ٢٣٩-٢٥٤.

إلى عمرو بن العاص فأرسل إليه عمرو، فردّه وقال له عمرو: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١٩٨). وعن الحسن: "أن المسلمين لقوا المشركين فقال رجل: يا رسول الله! أشد عليهم، أو أحمل عليهم؟ فقال له رسول الله (ص): أترك قاتل هؤلاء كلهم؟! اجلس فإذا نخض أصحابك فانخض وإذا شدوا فشد"^(١٩٩). وعن المعمر بن سويد بسند صحيح، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "لأن أموت على فراشي أحب إليّ من أن أتقدم كتيبي فأقاتل حتى أقتل"^(٢٠٠). وعن مجاهد أن رسول الله (ص) قال "حين خرج إلى تبوك: لا يخرج معنا إلا مقو، فخرج رجل على بكر له صعب، فوقص به فمات، فقال الناس: الشهيد الشهيد، فأمر رسول الله (ص) بلالاً ينادي: ألا لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يدخلها عاص"^(٢٠١). وعن يحيى بن أبي كثير قال: نهي رسول الله (ص) أصحابه أن يقاتلوا من ناحية من جبل، فانصرف الرجال عنهم،

وبقي رجل، فقاتلهم فقتلوه، فجاء به إلى النبي (ص) فقال: "أبعدما نهيينا عن القتال؟ فقالوا: نعم، فتركه، ولم يصل عليه"^(٢٠٢). والمستفاد من هذه الأحاديث عدم جواز الإقدام على ما يكون فيه الموت حتماً لازماً، وإنما للمسلم أن يبذل طاقته في القتال مع احتمال نجاته ولو كانت نسبة هذا الاحتمال قليلة، وهذه هي حقيقة الحال في التعامل مع المشركين، فما حسبك بمن يأتي ويفجر نفسه بين المسلمين فحسب، بعد أن استحل دماءهم لمجرد مخالفتهم له بالمذهب أو الرأي، وهل هذا الفعل إلا فعل المحكمة الأولى والأزرقنة أسلاف سلفية اليوم؟! وهل هذا هو التترس الذي يفتي به حشوية اليوم؟!^(٢٠٣).

تاسعاً: جهاد النكاح:

ما كنا نتصور أن مثل هذه الصورة من الفسق والفجور تأخذ طابعاً شرعياً، وهي أسوأ من أنكحة الجاهلية، وإلا فما الوجه في حلية نكاح امرأة يدخل عليها عدة رجال في ليلة واحدة؟! وما الوجه في إبطال حكم العدة الواجبة بنص الكتاب والسنة وإجماع المسلمين؟! وما الفعل في مسألة اختلاط

(١٩٨) تفسير ابن أبي حاتم، ج ١، ص ٣٣٢ ح ١٧٤٧.

(١٩٩) ينظر: مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ١٧٧ و ١٨٢، المحلى، ج ٧، ص ٢٩٤، كنز العمال، ج ٤، ص ٤٧١.

(٢٠٠) ينظر: كتاب السير، ص ٢١٣، التاريخ الصغير، ج ١، ص ١٩٢، مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ١٧٧.

(٢٠١) ينظر: سنن سعيد بن منصور، ج ٢، ص ١٩٤ ح ٢٤٩٤، مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ١٧٧.

(٢٠٢) مصنف عبد الرزاق، ج ٥، ص ١٧٦ ح ٩٢٩١.

(٢٠٣) ينظر: الإيمان والكفر، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

النسب التي شددت عليها الشريعة فيما لو علقت المرأة المنكوحه جهادياً من أحدهم؟! وإلى من ينسب ولدها؟! لاها الله!!! ومن أبشع ما قرأت في أحد مواقع التواصل الاجتماعي، أن إحداهن بعثت استفتاءً إلى أبي بكر البغدادي، مفاده: أنه يدخل عليها في الليلة عدة رجال، وأن هذه العملية أثرت عليها صحياً، وقد نصحتها طبيبتها بالامتناع عن هذا الفعل لهذا السبب، فسألته: هل تعد آثمة لو التزمت بنصيحة الطبيبة أولاً؟ ولا أعلم هل أجابها البغدادي أو لا؟ فالموقع لم يذكر ذلك. وإن تعجب فاعجب من اعتقاد الرعاع بشرعية هذا الفجور! وهو خليك بأن يسمى جهاد الفجور. هذا والله! غاية الاستخفاف بالدين، ولهم فتاوى أخرى شاذة ضربنا عنها صفحاً لسخافتها ولشيوعها بين الناس.

وفي ضوء ما تقدم تبين لنا أن معظم متبنيات السلفية ومعتقداتهم كان يقول بها المحكمة الأولى والأزارقة والنجدات وغيرهم من فرق الخوارج، بل هم من الخوارج بحسب الأحاديث النبوية المستفيضة والآثار المروية في الصحاح والسنن والمسانيد. منها: قوله (ص): "سيخرج (سيأتي) في آخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون

من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم (يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة"^(٢٠٤). وقوله (ص): "يخرج آخر الزمان (من قبل المشرق) رجال كان هذا منهم، هديهم هكذا، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، سيماهم التحليق، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم، هم شر الخلق والخليقة، قالها ثلاثة"^(٢٠٥). وقوله (ص) - كما عن ابن عمر -: "ينشأ نشئ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرج قرن قطع. قال ابن عمر: سمعت رسول الله (ص) يقول: كلما خرج قرن قطع، أكثر من عشرين مرة، حتى يخرج في عراضهم الدجال"^(٢٠٦). وغير ذلك من النصوص الكثيرة، وهي واضحة الدلالة على إرادة خوارج هذه الأعصار من سلفية ووهابية، بقرينه قوله (ص): (آخر الزمان) وقوله: (لا

٢٠٤) ينظر: مسند أحمد، ج ١، ص ٨١ و ١١٣، صحيح البخاري، ج ٥،

ص ٤٩، ج ٩، ص ٢٩، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٤.

٢٠٥) رواه أحمد في مسنده، ج ٤، ص ٤٢١ و ٤٢٤، والنسائي في

سننه، ج ٧، ص ١١٩.

٢٠٦) رواه ابن ماجة في سننه، ج ١، ص ٦١، ح ١٧٤.

يزالون... حتى يخرج في عرضهم (الدجال). والصفات الواردة في الأحاديث منطبقة عليهم بالكلية، ويزيده تأكيداً قول علي أمير المؤمنين (ع) - عندما قيل له بعد النهروان: يا أمير المؤمنين! هلك القوم بأجمعهم -: "كلا والله! إنهم نطف في أصلاب الرجال، وقرارات النساء، كلما نجم منهم قرن قطع، حتى يكون آخرهم لصوصاً سلابين"^(٢٠٧). ولا يخفى أن معيار صحة إطلاق لفظ الخوارج، هو الخروج على جماعة المسلمين، وهو متحقق في مقامهم.

الخاتمة:

فيما يأتي مجمل لما أفدناه في مطالب البحث المتقدمة.

أولاً: السلفية بهذا العنوان الاصطلاحي كان عنواناً بدعياً تضليلياً، وإنما المراد به واقعاً شرذمة من المكفرة والمجسمة الذين استحلوا الدماء التي حرمها الله عز وجل.

ثانياً: بينا حقيقة الإسلام والإيمان والشرك والكفر وحدودها التي تجاوزتها السلفية، إذ عدوا كثيراً من المباحات والمرجوحات شركاً مخرجاً من الإسلام، وبيننا خطأهم فيما ذهبوا إليه.

ثالثاً: بينا حدود الإسلام وأركانه التي

يكون بها العبد مسلماً، وحرمة تجاوزها، وتعظيم حرمة دم من نطق بالشهادتين إلا بحقه وحسابه على الله تعالى، وعدم قبول السلفية بهذه الحدود التي أقرتها الشريعة أو العمل على طبقها.

رابعاً: بينا أهم الأصول الاعتقادية والفكرية للسلفية، كتشبيه الخالق بالمخلوق، وقولهم بالجبر الخالص، واستهانتهم بالنبي (ص)، ومغالاتهم في اعتبار موجبات الشرك، ولا سيما في مسألة زيارة القبور وتجويز قتل النساء والأطفال، وتجويز التترس بالمسلمين وإن أدى إلى قتلهم، وأثبتنا خطأهم فيما ذهبوا إليه على وفق طريقتهم الاحتجاجية.

خامساً: أثبتنا أن السلفية تعد واقعاً من فرق الخوارج؛ للنصوص المتكثرة المنطبقة عليهم وصفاً، وأشارت إلى أفعالهم المتحققة واقعاً، ولخروجهم على جماعة المسلمين.

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

ثبت المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

- ١- الإبانة الصغرى، ابن بطة العكبري (ت ٣٨٧هـ)، دار أطلس، الرياض، ٢٠٠١م.
- ٢- أخبار مكة، الأزرقى (ت ٢٢٣هـ)، دار الثقافة، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- ٣- الاعتقاد، ابن أبي يعلى الفراء (ت ٥٢٦هـ)، دار أطلس الخضراء، الرياض، ٢٠٠٢م.
- ٤- الإيمان والإسلام، المنيري، ط/اسطنبول، ١٩٨٦م.
- ٥- الإيمان والكفر، جواد الورد، دار البلاغ، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٦- بيان تلبس الجهمية، ابن تيمية (٧٢٨هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ.
- ٧- التاريخ الصغير، البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الوعى، حلب، ١٩٧٧م.
- ٨- التعريفات، الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ٩- تفسير ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ١٠- تفسير البغوي (ت ٥١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ١١- تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٢- تفسير عبد الرزاق (٢١١هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م.
- ١٣- تفسير القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- ١٤- التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- ١٥- تفسير مقاتل (ت ١٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ١٦- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيدرآباد الدكن، ١٣٢٥هـ.
- ١٧- التوحيد، ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ١٨- الجامع الصحيح، الربيع بن حبيب (ت ٢ هـ) دار الحكمة، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٩- الحاوي الكبير، الماوردي (ت ٤٥٠هـ) دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٢٠- رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، أبو سعيد البیهقي (٤٩٤هـ)، المنتخب العربي، ١٩٩٥م.

- ٢١- السلفية مرحلة زمنية، محمد سعيد البوطي (ت ٢٠١٣م) دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤م.
- ٢٢- سنن ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٧٣هـ.
- ٢٣- سنن أبي داود (ت ٢٧٥هـ) دارالجيل، بيروت، ١٩٩٢هـ.
- ٢٤- سنن البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٢٥- سنن الترمذي (ت ٣٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ٢٦- سنن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٢٧- سنن الدارمي (ت ٢٥٤هـ)، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤م.
- ٢٨- سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ٢٩- سنن النسائي (ت ٣٠٣هـ) دار الجيل، بيروت، د.ت.
- ٣٠- السير، أبو إسحاق الفزاري (ت ١٨٦هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣١- شرح السنة، البرهاري (ت ٣٢٣هـ) دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ.
- ٣٢- شرح المواهب اللدنية، الزرقاني (ت ١٢٢هـ) دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ٣٣- شرح النووي على صحيح مسلم، النووي (ت ٦٧٦هـ) دارالفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٣٤- الشريعة، الآجري (ت ٣٦٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٣٥- الشفاء، القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) دارالفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- ٣٦- شفاء السقام، تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، ط ٤/ ١٩٤١هـ.
- ٣٧- الصحاح، الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣٨- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٣٩- صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ) ط / المنيرية، مصر، ١٣٤٨هـ.
- ٤٠- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) ط / استانبول، ١٣٣٤هـ.
- ٤١- الصلاة والبشر، الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٤٢- الطبقات، ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

- ٤٣- علل الشرائع، الصدوق، (٣٨١هـ) دار الحجة للثقافة، قم، ١٤١٦هـ.
- ٤٤- علل الصحيحين، جواد الورد، دار التعارف، بيروت، ٢٠١٢م.
- ٤٥- العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٤٦- عمدة القاري، العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ٤٧- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٤٨- الفهرست، النديم (ت ٣٨٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- ٤٩- كتاب الأم، الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٥٠- كنز العمال، المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- ٥١- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٥٢- المبسوط، السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٥٣- مجمع الزوائد، الهيثمي (٨٠٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٥٤- المحلى، ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الطبعة المنيرية، مصر، ١٣٤٩هـ.
- ٥٥- المدونة الكبرى لمالك برواية سحنون (ت ٢٤٠هـ) دار الفكر، بيروت، ١٩٩١م.
- ٥٦- المستدرک علی الصحيحین، الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
- ٥٧- مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٠م.
- ٥٨- مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ط / الميمنية، مصر، ١٣١٣هـ.
- ٥٩- مسند الحميدي (ت ٢١٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٦٠- مسند الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) دار المعرفة، بيروت.
- ٦١- مصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٦٢- مصنف عبد الرزاق (ت ٢١١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٦٣- المعجم الأوسط، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٦٤- المعجم الصغير، الطبراني، دار الكتب العلمية، د.ت.

- ٦٥- المعجم الكبير، الطبراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- ٦٦- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (ت ٣٧٧هـ)، دارالفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- ٦٧- المغني، ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، المنار، مصر، ١٣٤٧هـ.
- ٦٨- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ)، دارالفكر، بيروت.
- ٦٩- المنابع المذهبية، جواد الورد، بيروت، ٢٠١٠م.
- ٧٠- موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ابن تيمية (٧٢٨هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧١- المواهب اللدنية، القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ٧٢- الموطأ، مالك (ت ١٧٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣.
- ٧٣- ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٧٤- النقض على بشر المريسي، عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٨م.